



شركة الدار العقارية ش.م.ع

تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠١٥



شركة الدار العقارية ش.م.ع - تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

المحتويات

٤	١,٠ تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية
٥	➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة
٦	➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية
٦	➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية
٧	➤ ضوابط الامتثال
٧	٢,٠ مجلس الإدارة
٧	٢,١ رئيس مجلس الإدارة
٨	٢,٢ اختصاصات مجلس الإدارة
٩	٢,٣ تشكيل مجلس الإدارة
١٤	٢,٤ البرنامج التعريفي
١٥	٢,٥ أحقية الحصول على استشارات مستقلة
١٥	٢,٦ اجتماعات مجلس الإدارة
١٧	٢,٧ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه
١٨	٢,٨ القرارات التي تم إصدارها بالتمرير
١٨	٢,٩ مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية
٢٠	٢,١٠ عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى
٢١	٣,٠ الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة
٢٢	٤,٠ الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية
٢٢	٤,١ الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة
٢٢	٤,٢ فريق الإدارة التنفيذية
٢٣	٤,٣ مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٥.....	٥. سياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة.....
٢٦.....	٦. لجان مجلس الإدارة
٢٧.....	٦,١ اللجنة التدقيق
٣٢.....	٦,٢ اللجنة الترشيحات والمكافآت
٣٤.....	٦,٣ اللجنة التنفيذية
٣٧.....	٧. إدارة المخاطر
٣٨.....	٨. التواصل مع المساهمين
٣٩.....	٩. قواعد السلوك المهني
٣٩.....	٩,١ آلية إفصاح الموظفين
٣٩.....	٩,٢ تضارب المصالح
٤٠.....	٩,٣ المسؤولية الاجتماعية للشركة
٤١.....	١٠. المدقق الخارجي
٤٢.....	١١. معلومات عامة
٤٢.....	١١,١ المخالفات المرتكبة من قبل الشركة خلال عام ٢٠١٥.....
٤٢.....	١١,٢ أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال عام ٢٠١٥.....
٤٤.....	١١,٣ أداء سهم الشركة خلال عام ٢٠١٥.....
٤٤.....	١١,٤ الأداء المقارن لسهم شركة الدار العقارية مع المؤشر العام للمسوق ومؤشر القطاع خلال عام ٢٠١٥.....
٤٥.....	١١,٥ تصنيف مساهمي الشركة خلال عام ٢٠١٥.....
٤٥.....	١١,٥,١ بيان توزيع ملكية المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (أفراد - شركات - حكومات) مصنفة على النحو التالي: (محلّي - خليجي - عربي - أجنبي)
٤٦.....	١١,٥,٢ بيان توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.....
٤٦.....	١١,٦ نظرة عامة على المساهمين الذين تتجاوز نسبة ملكيتهم ٥% من رأسمال الشركة.....



تمهيد

التزاماً من شركة الدار العقارية ش.م.ع بما نصّ عليه القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع، تقوم الشركة بشكل سنوي بإصدار تقرير الحوكمة الذي يعكس حرص الشركة الشديد على التطبيق الأمثل والسليم لقواعد الحوكمة، ويظهر بجلاء تضافر الجهود المشتركة المبذولة من قبل مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية وموظفيها في سبيل ذلك.

يعتبر مجلس إدارة الشركة وجود نظام محكم للحوكمة من الركائز الأساسية لازدهار شركة الدار العقارية ونموها على المدى البعيد، حيث يلتزم المجلس بتعزيز القيمة التي تنعكس على المساهمين بشكل مباشر ومستمر، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف المعنية من مساهمين وموظفين وموردين وعملاء وشركاء العمل، وكذلك المجتمعات التي تعمل فيها الشركة.

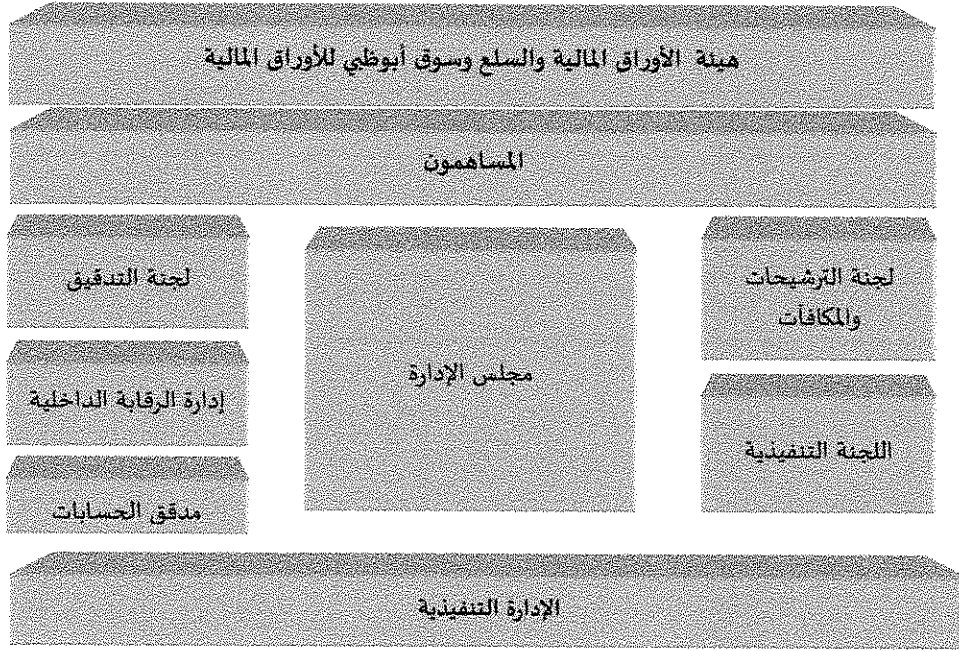
يمثل المساهمون أعلى مستويات الحوكمة، ويحدد النظام الأساسي للشركة الإطار الذي يجب أن تعمل من خلاله شركة الدار العقارية باعتبارها شركة مساهمة عامة، حيث يأخذ إطار الحوكمة في الشركة بعين الاعتبار تطبيق المبادئ المتبعة والمعايير المحددة من قبل كل من: هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وكذلك القانون الاتحادي رقم (٠٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، وذلك من أجل وضع سياسة الشركة ومتطلباتها وتطلعاتها.

١.٠ تطبيق الحوكمة في شركة الدار العقارية

يعتبر مجلس الإدارة مكلفاً ومسؤولاً أمام مساهمي الشركة عن ضمان تماشي أهداف الشركة مع توقعات المساهمين وطموحاتهم، كما أنه مكلفٌ بضمان فعالية أعمال إدارة الشركة، مع التركيز على أن تتفق أهداف الشركة مع المتطلبات التشريعية وقواعد السلوك المهني المحددة من قبل كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تمثلت الخطوة الأولى على صعيد تطبيق نظام فعال لحوكمة الشركات من خلال رسم ملامح إطار الحوكمة وتطويره، كي يمثل آلية فعالة تسهم بكفاءة عالية في إتمام هذا التطبيق الأمثل لإطار الحوكمة، وفي سياق الجهود الرقابية الدؤوبة لقياس مدى فعالية تطبيق نظام حوكمة الشركة، يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لإطار الحوكمة، وإجراء التعديلات اللازمة لعناصره (حيثما دعت الحاجة)، وذلك لضمان توافقه مع الضوابط التنظيمية وبيئة الأعمال المتغيرة.

ويوضح الرسم البياني التالي إطار الحوكمة والعناصر الرئيسية الناتجة عن عملية تطبيق نظام حوكمة الشركات:



وكما هو موضح أعلاه، فإن عملية تطبيق نظام الحوكمة تنطوي على مستويات مختلفة تشمل: مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، نظام الرقابة الداخلية.

يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية فيما يتعلق بتطبيق معايير ونظم الحوكمة في الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة المتطلبات والضوابط القانونية والتنظيمية لهذه النظم، وتطبيق أرقى المعايير العالمية في هذا المجال، وسنعرض فيما يلي نظرة عامة تتعلق بالعناصر الخاصة بحوكمة الشركات على مستوى مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ونظام الرقابة الداخلية وضوابط الامتثال.

➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

تتضمن العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى مجلس الإدارة مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف ومسؤوليات وإطار عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، حيث تشمل هذه العناصر على ما يلي:

- ميثاق مجلس الإدارة.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.
- ميثاق لجنة التدقيق.
- ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت.

- ميثاق اللجنة التنفيذية.
- جدول التفويضات، فقد قام مجلس الإدارة بوضع وتنفيذ جدول التفويضات باعتباره أحد العناصر المهمة المتممة الأخرى، حيث يعتبر جدول التفويضات بمثابة أداة تنظيمية يتم من خلالها تفويض الصلاحيات لكافة أعضاء الإدارة التنفيذية، بغية أداءهم لواجباتهم ومهامهم على أكمل وجه، ويسهم في خلق بيئة عمل منظمة تتسم بتسيير الأعمال والأنشطة التي تمارسها الشركة على وجه أمثل.

➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بالإدارة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية تطبيق استراتيجية الشركة وإدارة الأعمال اليومية فيها وفقاً لخطة العمل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويكون للإدارة التنفيذية صلاحية إدارة شؤون الشركة وأعمالها، مع مراعاة حماية مصالح المساهمين، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية وتلبية احتياجات العمليات اليومية بشكل عملي. إلى جانب جدول التفويضات، تشمل العناصر الأساسية لحوكمة الشركة على مستوى الإدارة التنفيذية مجموعة من اللوائح التي تحدد الإطار العام لأهداف الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها، والمهام الموكلة لها، وهي كالتالي:

- ميثاق اللجنة الإدارية.
- ميثاق لجنة المناقصات.
- ميثاق لجنة إدارة المخاطر.
- ميثاق قواعد السلوك المهني.

➤ عناصر الحوكمة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

وضع مجلس إدارة الشركة الأسس والقواعد التنظيمية لعمل الشركة على نحو يجعل جميع الموظفين على دراية تامة بأهمية نظام الرقابة الداخلية، مما يسهم في مشاركتهم في ضمان استمرارية هذا النظام بفعالية كبيرة.

وتتضمن العناصر الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية:

- وضع وإقرار السياسات والمواثيق واللوائح التي تضبط أعمال الشركة وأنشطتها على مستوى كافة إداراتها وأقسامها.
- التدقيق الخارجي وإدارة الرقابة الداخلية.
- مساهمي الشركة والجمعية العمومية.
- المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- الإفصاح المستمر للسوق.



➤ ضوابط الامتثال

تم تعيين ضباط الامتثال بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة، وأوكلت إليه مسؤولية ضمان امتثال الشركة وموظفيها بالقوانين واللوائح والقرارات الصادرة، إلى جانب السياسات والتدابير الداخلية الأخرى. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

تم تعيين السيد "محمد عبدالرحمن" ليتولى مهام ضابط الامتثال بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٥) الذي انعقد بتاريخ ٠٦ أغسطس ٢٠١٣، ويتمتع السيد "محمد عبدالرحمن" بخبرة عملية في مجال الأعمال القانونية وشؤون الامتثال والانضباط المؤسسي لمدة تناهز الثمانية سنوات، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة والقانون في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٢.٠ مجلس الإدارة

يكمّن دور مجلس الإدارة في الإشراف على أعمال الشركة وشؤونها التي يتولاها القائمون عليها، استناداً إلى توجيهات الرئيس التنفيذي واللجنة الإدارية التي تم تشكيلها من قبل مجلس الإدارة، والتي تضم عدداً من أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة برئاسة الرئيس التنفيذي.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية متابعة فعالية إطار الحوكمة، ومتابعة الإدارة والضوابط المطبقة في الشركة، والإشراف عليها، وقد قام المجلس بتفويض بعض الصلاحيات الموكلة له إلى اللجان المنبثقة عنه (لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، اللجنة التنفيذية – كما سيأتي بيانه -)، والتي تعمل وفقاً للمواثيق واللوائح المعتمدة من قبله.

كما أناط المجلس مهام الإدارة اليومية لأعمال الشركة إلى الرئيس التنفيذي، وذلك وفقاً لضوابط سلطته المحددة في هذا الصدد، ويتم توثيق هذه التفويضات في جدول التفويضات الذي يخضع بدوره لمراجعة دورية لضمان التوازن والملاءمة بين مستوى الرقابة وإدارة المخاطر ومتطلبات العمل التشغيلية، وقد خضع جدول التفويضات في شهر يوليو من عام ٢٠١٣ لمراجعة شاملة، وتم تعديله بشكل جوهري لمواكبة المتطلبات والمستجدات والمتغيرات التي تطرأ على النشاطات التشغيلية، وقد تم اعتماد جدول التفويضات بعد ذلك والمصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣، إلى جانب إجراء بعض التعديلات والمراجعات الجزئية لبعض بنود جدول التفويضات من قبل مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية التابعة له خلال الاجتماعات التي انعقدت خلال عام ٢٠١٥ وفقاً لمتطلبات ومصحة سير أعمال الشركة.

٢.١ رئيس مجلس الإدارة

يتولى السيد "أبوبكر صديق الخوري" منصب رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية ش.م.ع بناء على القرار الصادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٣، حيث تمت المصادقة على هذا التعيين من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣، ويتولى رئيس المجلس مسؤولية قيادة المجلس وضمان



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

أدائه لمسؤولياته وواجباته على نحو فعال، كما يعتبر رئيس مجلس الإدارة حلقة وصل رئيسة بين المجلس والإدارة التنفيذية. ويعمل بشكل مستمر مع الإدارة التنفيذية للشركة. ويتولى رئيس مجلس الإدارة على وجه الخصوص المهام والمسؤوليات التالية:

- ضمان عمل مجلس الإدارة بفعالية وقيامه بمسؤولياته ومناقشته لكافة القضايا الرئيسية والمناسبة في موعدها.
- وضع واعتماد جدول أعمال كل اجتماع لمجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسائل يقترح الأعضاء أو الإدارة التنفيذية أو مقرر الشركة أو ضابط الامتثال أو مدير إدارة الرقابة الداخلية إدراجها على جدول الأعمال، ولرئيس مجلس الإدارة صلاحية أن يعهد بهذه المسؤولية إلى عضو معين أو إلى مقرر الشركة تحت إشرافه.
- تشجيع كافة الأعضاء على المشاركة الكاملة والفعالة لضمان تصرف مجلس الإدارة وفق أفضل مصالح الشركة.
- العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين التواصل الفعال مع المساهمين ونقل آرائهم إلى مجلس الإدارة.
- تسهيل المساهمة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة خاصة غير التنفيذيين، وإيجاد علاقات بناءة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين.

٢.٢ اختصاصات مجلس الإدارة

وضع المجلس قائمة بالأمور الخاضعة لرقابته (إلى جانب ما تم النص عليه من واجبات ومسؤوليات في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي والقانون الاتحادي رقم (٠٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له، والقرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي)، والتي تعتبر أموراً ذات طبيعة استراتيجية، وتمتاز بحساسية عالية، وفي ذات الوقت فهي تتجاوز حدود السلطة المفوضة للإدارة التنفيذية للشركة.

وتشمل هذه الأمور على ما يلي:

- وضع السياسات والخطط الاستراتيجية للشركة ومراجعتها.
- أعمال الإشراف والرقابة على عمليات الشركة ومتابعة ممارسة إدارتها التنفيذية للمهام الموكلة إليهم.
- تعزيز ثقافة الشركة وقيمها الأساسية باعتبارها المقصد الأمثل للباحثين عن عمل.
- وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية اللازمة للشركة.
- اعتماد ومتابعة الموازنات العامة وخطط العمل والبيانات والسياسات المالية.
- متابعة مدى ملاءمة وفاعلية إدارة المخاطر وإطار حوكمة الشركة.
- التصديق على المقترحات المتعلقة بالاستثمارات الكبرى وسياسات الإنفاق المقترحة من قبل الإدارة التنفيذية والمصادقة عليها.
- متابعة ملاءمة سياسة الموارد الإدارية للتأكد من مدى كفاءة هذه الموارد ومدى ملاءمة خطط التدرج الإداري، وذلك بالتنسيق المباشر مع لجنة الترشيحات والمكافآت بهذا الشأن



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

- ضمان تزويد المساهمين بمعلومات تتسم بالدقة والجودة العالية في الوقت المناسب، والتأكد من تمكّن المستثمرين عامةً من التداول في الأوراق المالية الخاصة بالشركة المدرجة في السوق المالي الذي يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتنافسية والدراية والشفافية.
- متابعة عملية ترشيح وتعيين عضو/أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأنظمة هيئة الأوراق المالية والسلع، وذلك بالتنسيق المباشر مع لجنة الترشيحات والمكافآت.
- تعيين أو إقالة كل من: الرئيس التنفيذي، ضابط الامتثال، مقرر الشركة، مدير إدارة الرقابة الداخلية.
- تقديم توصيات إلى الجمعية العمومية السنوية حول تعيين مدقق الحسابات الخارجي (بناءً على توصية تصدر عن لجنة التدقيق بهذا الشأن).

٢,٣ تشكيل مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارة شركة الدار العقارية حالياً تسعة أعضاء هم:

م	الأعضاء	المنصب
١	السيد/ أبوبكر صديق الخوري	رئيس مجلس الإدارة
٢	السيد/ علي عيد خميس المهيري	نائب رئيس مجلس الإدارة
٣	الدكتور/ سلطان أحمد الجابر	عضو
٤	السيد/ حمد سالم محمد بن لوتيه العامري	عضو
٥	السيد/ منصور محمد الملا	عضو
٦	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو
٧	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي	عضو
٨	السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو
٩	السيد/ مارتن لي إينلمان	عضو

ملاحظات:

- تولى مجلس إدارة الشركة الحالي مهامه ومسؤولياته اعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج بين شركتي الدار العقارية ش.م.ع. وصروح العقارية ش.م.ع، وذلك بناءً على القرار الصادر عن اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٣.
- ضمّ مجلس إدارة شركة الدار العقارية في عضويته ١٠ أعضاء حتى تاريخ ١٨ مارس ٢٠١٥، حيث صدر قرار عن الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة - في ذلك التاريخ- بخفض عدد أعضاء المجلس إلى ٩ أعضاء، وتعديل النظام الأساسي للشركة تبعاً لذلك، وتمّ صدور القرار الوزاري رقم (١٩٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل النظام الأساسي لشركة الدار العقارية في هذا الشأن.
- شغل السيد "علي ماجد المنصوري" عضوية مجلس إدارة شركة الدار العقارية حتى تاريخ ١١ فبراير ٢٠١٥، حيث تقدّم باستقالته من عضوية المجلس، ووافق مجلس الإدارة على هذه الاستقالة بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في

م	الأعضاء	المنصب
	اجتماعه رقم (٢٠١٥/٠١) الذي انعقد بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٥.	
•	شغل السيد "مبارك مطر الجميري" عضوية مجلس إدارة شركة الدار العقارية حتى تاريخ ٠٩ نوفمبر ٢٠١٥، حيث تقدم باستقالته من عضوية المجلس، ووافق مجلس الإدارة على هذه الاستقالة بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٥/٠٥) الذي انعقد بتاريخ ٠٩ نوفمبر ٢٠١٥.	
•	انضم السيد "حمد سالم محمد بن لوتيه العامري" لعضوية مجلس إدارة شركة الدار العقارية بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٥/٠٥) الذي انعقد بتاريخ ٠٩ نوفمبر ٢٠١٥، وذلك خلفاً للسيد "مبارك مطر الجميري"، على أن يتم عرض هذا التعيين على المساهمين في أول اجتماع جمعية عمومية يتم عقده للموافقة والمصادقة وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها.	
•	لا يضم مجلس الإدارة في تشكيلته الحالية أي عنصر نسائي على النحو الوارد أعلاه، وذلك نظراً لعدم ترشيح أي عنصر نسائي نفسه لعضوية مجلس الإدارة أثناء إجراءات عملية الترشيح وتشكيل المجلس التي تمت خلال العام ٢٠١٣.	

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عضوية مجلس الإدارة تمثلت في غالبيتها - منذ تأسيس الشركة - من الأعضاء المستقلين، وذلك وفقاً للقرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع وميثاق مجلس الإدارة الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة.

جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، سبعة منهم مستقلون، وقد تبنى المجلس سياسة تختص باستقلالية الأعضاء، يتم بموجبها تقييم استقلالية كل عضو سنوياً، والتي تدخل ضمن مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، وذلك وفقاً لأحكام القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع، وبناءً على ذلك، يتم الإفصاح عن أي تعارض في المصالح أو نشوء علاقات قد تطرأ على الأعضاء المستقلين تؤدي بدورها إلى الإخلال بصفة الاستقلالية، ويتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك وفقاً للوائح التنظيمية إذا وجد المجلس أي خلل أو انتقاص في صفة الاستقلالية.

يوضح الجدول التالي تصنيف أعضاء مجلس الإدارة (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل / غير مستقل) وسنة التعيين الخاصة بكل عضو:

سنة التعيين	الصفة		المنصب	الأعضاء
	تنفيذي	مستقل		
٢٠١٣	لا	نعم	رئيس مجلس الإدارة	السيد/ أوبكر صديق الخوري

سنة التعيين	الصفة		المنصب	الأعضاء
	تنفيذي	مستقل		
٢٠٠٨	لا	نعم	نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد/ علي عيد خميس المهيري
٢٠٠٨	لا	نعم	عضو	الدكتور/ سلطان أحمد الجابر
٢٠١٥	لا	لا	عضو	السيد/ حمد سالم محمد بن لوتيه العامري
٢٠١١	لا	نعم	عضو	السيد/ منصور محمد الملا
٢٠١٣	لا	نعم	عضو	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري
٢٠١٣	لا	نعم	عضو	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم القلاسي
٢٠١٣	لا	نعم	عضو	السيد/ محمد حاجي الخوري
٢٠١١	لا	لا	عضو	السيد/ مارتن لي إيدلمان

ملاحظات:

أ. يعتبر كل من: السيد/ حمد سالم محمد بن لوتيه العامري" والسيد "مارتن لي إيدلمان" عضوان غير مستقلين وفقاً للتعريف الوارد في المادة ١ من القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

ب. تمت المصادقة على تعيين السيد "أبو بكر صديق الخوري" لتولي منصب رئيس مجلس إدارة الشركة من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٤) الذي انعقد بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٣.

ج. شغل السيد "علي عيد خميس المهيري" عضوية مجلس إدارة الشركة منذ عام ٢٠٠٨، وقد تمت المصادقة على تعيينه لتولي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٤) الذي انعقد بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٣.

وتماشياً مع ميثاق مجلس الإدارة، يتمتع كافة الأعضاء بخبرة كبيرة في مجال الأعمال والإدارة، وبوجه خاص في القطاع العقاري. ونعرض في الجدول التالي المؤهلات العلمية والخبرات التي يتمتع بها أعضاء المجلس:

مجال الخبرة							مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	المؤهلات العلمية	الأعضاء
الإعلام	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامة وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	النفط والطاقة والمرافق	العقارات والإنشاءات			
		✓		✓		✓	٢١+	<ul style="list-style-type: none"> • بكالوريوس في العلوم المالية من كلية لينفيلد في ماركينفيل، ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية. • محلل مالي معتمد (CFA) وعضو في AIMR. • أكمل البرنامج التنفيذي لرجال الأعمال في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد. 	السيد / أوبكر صديق الخوري
	✓	✓		✓		✓	١٥+	<ul style="list-style-type: none"> • ماجستير في إدارة الأعمال – علوم مالية • بكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية 	السيد / علي عيد خميس المهيري
✓	✓	✓			✓	✓	١٩+	<ul style="list-style-type: none"> • دكتوراه في الاقتصاد وإدارة الأعمال من المملكة المتحدة 	الدكتور / سلطان أحمد الجابر

مجال الخبرة							مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	المؤهلات العلمية	الأعضاء
الإعلام	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامية وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	النفط والطاقة والمرافق	العقارات والإنشاءات			
							<ul style="list-style-type: none"> ● ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية والمشاريع ○ بكالوريوس في الهندسة الكيميائية والبتروك من الولايات المتحدة الأمريكية 		
		✓		✓	✓	✓	١٠+	<ul style="list-style-type: none"> ● ماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية ● بكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأمريكية في دبي 	السيد/ حمد سالم محمد بن لوتيه العامري
	✓	✓		✓	✓	✓	١٥+	<ul style="list-style-type: none"> ● بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية بورتلاند، أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية 	السيد/ منصور محمد الملا
		✓		✓	✓	✓	١١+	<ul style="list-style-type: none"> ● بكالوريوس تجارة - علوم مالية من جامعة كونكورديا في كندا 	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري
		✓		✓		✓	١٩+	<ul style="list-style-type: none"> ● ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الشارقة 	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم

مجال الخبرة						مدة الخبرة في مجال الأعمال والإدارة (بالسنوات)	المؤهلات العلمية	الأعضاء
الإعلام	الرعاية الصحية والصناعات الدوائية	الحكومة والمؤسسات غير الربحية والعامه وغيرها	الاتصالات	المصارف والتمويل والتأمين	التفط والطاقة والمرافق			
							<ul style="list-style-type: none"> • بكالوريوس في العلوم - مجال الإنتاج وإدارة العمليات من جامعة ولاية كاليفورنيا • بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات 	الفلاسي
	✓	✓	✓	✓		✓	<ul style="list-style-type: none"> • بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية كاليفورنيا في سان بيرناردينو، الولايات المتحدة الأمريكية 	السيد/ محمد حاجي الخوري
		✓				✓	<ul style="list-style-type: none"> • دكتوراه في العلوم القانونية من جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية • بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة برينستون 	السيد/ مارتن لي إيدلمان

٢,٤ البرنامج التعريفي



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

يخضع أعضاء مجلس الإدارة الجدد عقب تعيينهم لبرنامج تعريفي، يتم خلاله بيان ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ومسؤوليات كأعضاء في مجلس إدارة الشركة، ويتم إلحاق الأعضاء الجدد بهذا البرنامج التعريفي الذي يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة من قبل الإدارة، والقيام بزيارات ميدانية لمواقع الشركة، إلى جانب ذلك فقد قامت الشركة بتوفير جميع الأدوات وسبل الاتصال التي من شأنها أن تزود أعضاء المجلس بمعلومات شاملة فيما يتعلق بالشركة ونشاطاتها، لكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من تأدية مسؤولياتهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى تزويدهم بأخر المستجدات التي تطلعهم عليها الإدارة التنفيذية خلال اجتماعات المجلس، كما يحصل الأعضاء على معلومات دورية من مختصين داخل الشركة وخارجها فيما يتعلق بالأعمال الرئيسية وتطورات القطاع والمسائل الجوهرية المرتبطة بمهامهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

٢,٥ أحقية الحصول على استشارات مستقلة

وفقاً لميثاق مجلس الإدارة، يحق لكل عضو طلب الحصول على استشارات خارجية مستقلة تقوم على أساس عدم التعارض في المصالح وذلك بعد استشارة مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، وتتحمل الشركة تكلفة هذه الاستشارات الخارجية وفق ما يريته مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.

٢,٦ اجتماعات مجلس الإدارة

قام المجلس بعقد ستة اجتماعات خلال عام ٢٠١٥، وذلك لمناقشة المسائل الاستراتيجية والتشغيلية التي تتعلق بالشركة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، ويوضح الجدول التالي تواريخ انعقاد هذه الاجتماعات:

التاريخ	الاجتماع
١١ فبراير ٢٠١٥	٢٠١٥/٠١
١٣ مايو ٢٠١٥	٢٠١٥/٠٢
١٥ يونيو ٢٠١٥	٢٠١٥/٠٣
٠٣ أغسطس ٢٠١٥	٢٠١٥/٠٤
٠٩ نوفمبر ٢٠١٥	٢٠١٥/٠٥
١٦ ديسمبر ٢٠١٥	٢٠١٥/٠٦
<u>ملاحظات:</u>	

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
<p>أ. بالإضافة إلى اجتماعات مجلس الإدارة، عقدت اللجنة التنفيذية ستة اجتماعات خلال عام ٢٠١٥ لمناقشة المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية والتشغيلية وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة بناء على ذلك (انظر: البند (٦,٣) لمزيد من المعلومات عن اللجنة التنفيذية).</p> <p>ب. كما تم اتخاذ مجموعة من القرارات من قبل مجلس الإدارة بالتمرير (انظر: البند (٢,٨) الذي يوضح ذلك).</p>	

وكان حضور الاجتماعات سألقة الذكر على النحو التالي:

العضو	٢٠١٥/١ الاجتماع	٢٠١٥/٢ الاجتماع	٢٠١٥/٣ الاجتماع	٢٠١٥/٤ الاجتماع	٢٠١٥/٥ الاجتماع	٢٠١٥/٦ الاجتماع	عدد مرات الحضور الشخصي
السيد/ أبو بكر صديق الخوري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٦
السيد/ علي عيد خميس المهيري	✓	✓	✓	✓	-	✓	٥
الدكتور/ سلطان أحمد الجابر	-	✓	✓	-	✓	-	٤
السيد/ حمد سالم محمد بن لوتيه العامري	-	✓	-	-	-	-	٢
السيد/ منصور محمد الملا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٦
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٦
السيد/ علي سعيد عبد الله الفلامي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٦
السيد/ محمد حاجي الخوري	✓	✓	✓	-	✓	✓	٥
السيد/ مارتن لي إيدلمان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٦

ملاحظات:

- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء المجلس عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع المادة (١٠٦) من القانون الاتحادي رقم (٠٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.
- خلال فترة تولية عضوية مجلس إدارة الشركة، حضر السيد "مبارك مطر الحميري" اجتماعات مجلس إدارة الشركة رقم (٢٠١٥/٠١) و(٢٠١٥/٠٢) و(٢٠١٥/٠٣)، واعتذر عن حضور الاجتماعين رقم (٢٠١٥/٠٤) و(٢٠١٥/٠٥).
- لم يحضر السيد "حمد سالم محمد بن لوتيه العامري" اجتماعات مجلس إدارة الشركة رقم (٢٠١٥/٠١) و(٢٠١٥/٠٢) و(٢٠١٥/٠٣) و(٢٠١٥/٠٤) كونه لم يكن عضواً في مجلس إدارة الشركة في تلك الفترة.

٢,٧ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه

نص المادة (٣٤) من النظام الأساسي لشركة الدار العقارية على ما يلي:

" تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة نسبة مئوية من الربح الصافي طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة (٥٨) من هذا النظام، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريفاً أو أتعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة".

وتحدد المادة (٥٨) من النظام الأساسي كيفية توزيع صافي الأرباح، حيث توزع الأرباح السنوية الصافية للشركة بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:

- تقتطع نسبة (١٠%) عشرة في المائة من الأرباح الصافية تخصص لحساب الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي (٥٠%) خمسين في المائة من رأسمال الشركة المدفوع وإذا نقص الاحتياطي وجب العودة إلى الاقتطاع.
- يجوز للجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة اقتطاع ما لا يزيد على نسبة (١٠%) عشرة في المائة أخرى تخصص لتكوين احتياطي نظامي. و يجوز وقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة. ويستخدم هذا الاحتياطي في الأغراض التي تقرها الجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة.
- يخصص مبلغ للتوزيع على المساهمين كحصة أولى من الأرباح تحدده الجمعية العمومية العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، على أنه إذا لم تسمح الأرباح الصافية في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.
- يخصص بعد ما تقدم نسبة لا تزيد عن (١٠%) عشرة في المائة من المتبقي لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة وتحدد الجمعية العمومية قيمتها كل سنة.
- يوزع الباقي من صافي الأرباح أو جزء منها بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية على الأرباح أو يرحل إلى السنة التالية أو يخصص لإنشاء مال احتياطي غير عادي، وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة.

• مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٤.

بناءً على القرار الصادر عن الجمعية العمومية العادية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٥، فقد بلغ مجموع المكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ - ٢٥/ مليون درهم (خمسة وعشرون مليون درهم) أي بواقع ١.٠٣% من صافي الربح المحقق عن تلك الفترة بعد خصم الاستهلاكات واستقطاع الاحتياطيات وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ٩% من رأسمال الشركة (أي بواقع ٩ فلوس عن كل سهم).

- مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن عام ٢٠١٥.
- بناءً على القرار الصادر عن الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٦، فقد بلغ مجموع المكافآت التي تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ -/٢٣ مليون درهم (ثلاثة وعشرون مليون درهم) أي بواقع ٠,٩٠% من صافي الربح المحقق عن تلك الفترة بعد خصم الاستهلاكات واستقطاع الاحتياطيات وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ١٠% من رأسمال الشركة (أي بواقع ١٠ فلوس عن كل سهم).

- بدلات حضور جلسات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام ٢٠١٥.
- لم يتقاض أعضاء مجلس الإدارة أية بدلات نظير قيامهم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام ٢٠١٥.

٢,٨ القرارات التي تم إصدارها بالتمرير

خلال عام ٢٠١٥، قام مجلس إدارة الشركة بإصدار ٤ قرارات بالتمرير، وقد تمت مراعاة الضوابط الخاصة بذلك والمنصوص عليها في القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع حيث:

- تمّ إصدار ٤ قرارات بالتمرير، وبالتالي فقد تحقق شرط ألا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمرير أربع مرات سنوياً.
- تمت الموافقة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تمّ إصدار القرار بشأنها بالتمرير تعتبر حالة طارئة.
- تمّ تسليم أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوباً خطأً للموافقة عليه ومصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.
- تمت الموافقة الخطية بالأغلبية على القرارات التي أصدرها مجلس الإدارة بالتمرير، كما تمّ عرضها في الاجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها في المحضر الخاص بذلك الاجتماع.

٢,٩ مسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية

كما أوضحنا في البند (٢,٠) من هذا التقرير، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ومراجعة مدى فاعليته وكفاءته، إلى جانب ذلك، فقد شكّل المجلس لجنة التدقيق وإدارة الرقابة الداخلية، للإسهام في القيام بمسؤوليات حوكمة الشركة التي تقع تحت مسؤوليته، وذلك فيما يخص أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للشركة. علاوة على ذلك، فقد قام مجلس الإدارة بتحويل وتفويض لجنة التدقيق مسؤولية أن تكون التبعية الإدارية لإدارة الرقابة الداخلية لها مباشرة بموجب تفويض رسمي صادر عن مجلس الإدارة بهذا الشأن، ويتم عرض نتائج هذا التفويض على المجلس وفقاً للأنظمة والتشريعات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع، الأمر الذي يساهم في زيادة فاعلية هذه الإدارة، وبالتالي ينعكس إيجاباً على مجلس الإدارة في ممارسة صلاحياته وتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

لقد قام مجلس الإدارة بوضع معايير وأسس للرقابة الداخلية في الشركة، بهدف تقديم المشورة على وجه يتسم بالموضوعية والاستقلالية والموثوقية، إلى جانب تأمين بيئة مثالية للرقابة الداخلية تلبي متطلبات مجلس الإدارة، وتسهم في تعزيز الدور الذي يقوم به كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق واللجنة التنفيذية، وذلك بغية الإسهام في أداء واجباتهم ومهامهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤوليات إدارة الرقابة الداخلية تخضع للميثاق المصادق عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وذلك بما يتماشى مع القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع، ويمثل هذا الميثاق السياسة المحكمة التي تعمل من خلالها إدارة الرقابة الداخلية، وتسهم في تحقيق أهداف الشركة ومواكبة تطوراتها.

تقدم إدارة الرقابة الداخلية تقاريرها إلى لجنة التدقيق، وتمارس عملها تحت إشرافها كما أسلفنا، الأمر الذي يتيح لها العمل بطريقة مستقلة وموضوعية، كما يتيح لها التفاعل مع الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة التنفيذية بأسلوب متميز، يكفل تسهيل التعرف على مبادرات تحسين الأداء وتطوير الأعمال، فضلاً عن توفير الضمانات الكفيلة بتحقيق أهداف الشركة على نحو فعال. ولضمان درجة عالية من الاستقلالية في تنفيذ إدارة الرقابة الداخلية لأنشطتها والقيام بمهامها، فإن مدير إدارة الرقابة الداخلية يتمتع باتصال مباشر مع أعضاء مجلس الإدارة، ويعتبر من الناحية الوظيفية مسئولاً أمام لجنة التدقيق ومن الناحية الإدارية مسئولاً أمام الرئيس التنفيذي.

و عندما تواجه الشركة بعض المسائل الجوهرية أو الأمور الملحة أو المسائل التي يتم الكشف عنها في البيانات المالية السنوية أو أي وسائل أخرى للإفصاح؛ فيتمثل دور إدارة الرقابة الداخلية في هذا الشأن في الآتي:

- إدراج هذه المسائل والقضايا ضمن مراحل التخطيط لعمليات التدقيق.
- تقديم المشورة والخدمات الاستشارية (حسبما تقتضي الضرورة) للإسهام في بيان هذه المسائل والمستجدات وإيجاد حلول لها.
- تأمين المتابعة المنتظمة للخطوات والإجراءات المتخذة من أجل معالجة هذه المسائل والقضايا.
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق بما يخص وضع هذه المسائل والقضايا.

يتأسس إدارة الرقابة الداخلية في الشركة السيد "حيدر نجم" وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٥) الذي انعقد بتاريخ ٠٦ أغسطس ٢٠١٣. يشغل السيد "حيدر نجم" وظيفة مدير إدارة الرقابة الداخلية منذ عام ٢٠٠٧، حيث يقوم بممارسة عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية بشكل مستقل ومنتظم، كما يقوم بتقديم المشورة للإدارة التنفيذية على وجه يضمن فعالية وتحسين وتطوير عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة الخاصة بالشركة. يتمتع السيد "حيدر نجم" بخبرة عملية تزيد على ١٧ عاماً في مجال التدقيق المحاسبي والعمليات والامتثال والتدقيق على المخالفات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السيد "حيدر نجم" حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة ماكجيل في مونتريال / كندا، إلى جانب كونه محاسب قانوني معتمد مرخص (CPA) من قبل ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن حصوله على شهادة "المدقق الداخلي المعتمد (CIA)".

٢.١. عضوية أعضاء مجلس الإدارة في شركات ومؤسسات أخرى

يبين الجدول التالي عضوية أعضاء المجلس في الشركات والجهات العامة الأخرى ومناصبهم الحالية في الجهات الرقابية أو الحكومية أو الاقتصادية أو التجارية:

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
السيد/ أوبوكر صديق الخوري (رئيس مجلس الإدارة)	الواحة كابيتال ش.م.ع	نائب رئيس مجلس الإدارة
	صناعات - الشركة القابضة العامة	نائب رئيس مجلس الإدارة
	شركة أبوظبي للموانئ	عضو مجلس إدارة
	شركة أبوظبي للمطارات	عضو مجلس إدارة
السيد/ علي عيد خميس المهيري (نائب رئيس مجلس الإدارة)	شركة مبادلة للعقارات والبنية التحتية	المدير التنفيذي
	شركة مربعة الصوة للعقارات ذ.م.م	رئيس مجلس الإدارة
	شركة رأس المال والتطوير إس دي إن بي إتش دي	رئيس مجلس الإدارة
	شركة مبادلة كابيتال لاند للعقارات	رئيس مجلس الإدارة
	مجموعة فنادق فايسروي	رئيس مجلس الإدارة
الدكتور/ سلطان أحمد الجابر (عضو)	حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة - مجلس الوزراء	وزير دولة
	شركة المبادلة للتنمية ش.م.ع	الرئيس التنفيذي لقطاع الطاقة
	شركة أبوظبي للموانئ ش.م.ع	رئيس مجلس الإدارة
	شركة الإمارات العالمية للألمنيوم	عضو مجلس إدارة
	المجلس الوطني للإعلام	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ حمد سالم محمد بن لوتيه العامري (عضو)	مجموعة تروجان القابضة	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
	شركة طموح للاستثمار ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	الشركة الملكية للتطوير ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	مجموعة التزام لإدارة الأصول ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة الريم لمواد البناء ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة للحلول الفنية والاستثمارات ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
السيد/ منصور محمد الملا (عضو)	شركة المبادلة للتنمية ش.م.ع	مدير تنفيذي مساعد، الرئيس المالي، قطاع الطاقة
	الواحة كابيتال ش.م.ع	عضو مجلس إدارة



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

العضو	الجهة / الشركة	المنصب / الوظيفة
السيد / أحمد خليفة محمد المهيري (عضو)	أنجلو أربيان للرعاية الصحية ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	مجلس أبوظبي للاستثمار	محلل استثمار رئيس - الاستثمارات المباشرة
	شركة الاتحاد للطيران	عضو مجلس إدارة
	شركة مسار ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
	شركة أبوظبي الوطنية للطاقة ش.م.ع (طاقة)	عضو مجلس إدارة
السيد / علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي (عضو)	شركة الريان للاستثمار ش.م.خ	عضو مجلس إدارة
	شركة رويال كابيتال ش.م.خ	عضو مجلس إدارة
	شركة إشراق العقارية ش.م.ع	عضو مجلس إدارة
	شركة ريسكو ذ.م.م	عضو مجلس إدارة
	شركة هيدرا العقارية ذ.م.م	الرئيس التنفيذي
	رويال جروب	عضو لجنة التدقيق
السيد / محمد حاجي الخوري (عضو)	مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	مدير عام
	الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء	عضو مجلس إدارة
	شركة الجزيرة كابيتال للاستثمار والتطوير العقاري	نائب رئيس الشركة
	اتحاد الإمارات لكرة القدم	عضو
	هيئة أبوظبي للأسكان	عضو مجلس إدارة
	صندوق الزواج	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد / مارتين لي إيدلمان	شركة المبادرة للتنمية ش.م.ع	مستشار

ملاحظة:
تستند هذه المعلومات على الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

٣٠ الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة

يبين الجدول التالي التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٥:

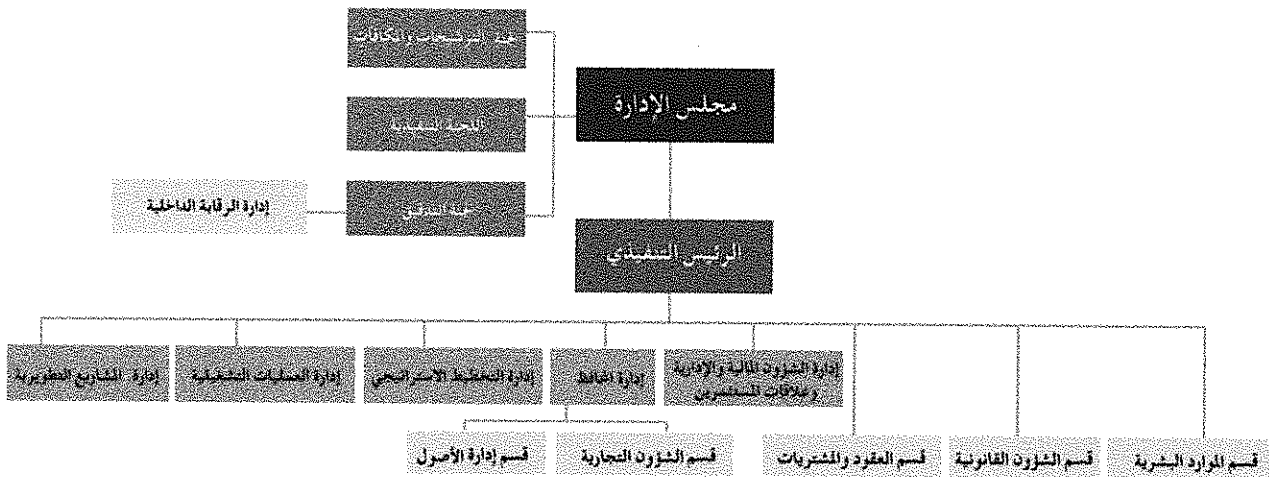
قيمة التعامل (بالألف درهم)	نوع التعامل
١٠,٠٠٠	إيرادات من بيع أرض وعقارات
١٤٩,٦٠٤	إيرادات إدارة مشاريع
٣٠٠,٠٦٠	إيرادات إيجار (إجمالي التدفقات الواردة)
١٦٥,٦٦٨	إيرادات من منحة حكومية

نوع التعامل	قيمة التعامل (بالآلاف درهم)
أعمال مقدمة من مشاريع مشتركة	١٠٢
إيرادات تمويل من مشاريع تمويلية ومشاريع مشتركة	٢٣,٤٤٧

٤.٠ الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية

٤.١ الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:

عملت إدارة شركة الدار العقارية منذ تأسيس الشركة على تطوير وتطبيق هيكل تنظيمي متطور يتسم بالكفاءة والفعالية على مستوى إدارات الشركة وأقسامها المختلفة، على وجه يضمن مستوى عالي من التنسيق والتفاعل الإداري، إلى جانب ضمان مستوى عالي من الإفصاح والشفافية والتفاعل مع الأسواق، ويمثل الرسم البياني التالي الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة:



٤.٢ فريق الإدارة التنفيذية

يعمل فريق الإدارة التنفيذية (الذي يضم الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات) وفقاً للصلاحيات المحددة لهم من قبل مجلس إدارة الشركة، وضمن الخطة الاستراتيجية المعتمدة؛ وهم يتولون مسؤولية إدارة العمليات اليومية للشركة والمسائل الأساسية المتعلقة بسير الأعمال، تماشياً مع إطار الخطة الاستراتيجية للشركة، ويلتقي الرئيس التنفيذي مع فريق الإدارة التنفيذية في الشركة بصورة دورية ومباشرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في حال غياب الرئيس التنفيذي لأي سبب من الأسباب، ففي هذه الحالة تتولى اللجنة الإدارية متابعة كافة العمليات والأنشطة الخاصة بالشركة، حيث تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها على أساس أسبوعي.



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

ويبين الجدول التالي أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتواريخ تعيينهم، والرواتب والمكافآت التي تقاضوها خلال العام

٢٠١٥:

المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات خلال عام ٢٠١٥ (بالدرهم)	مجموع المكافآت خلال عام ٢٠١٥ (بالدرهم)
الرئيس التنفيذي	٠١ مايو ٢٠٠٦ (أ)	٣,١٥٣,٩٧٢.٠٠	٥,١٤٦,٠٥٢.٠٠
رئيس الإدارة المالية	٠١ نوفمبر ٢٠١١	٢,١٧٢,٦٨٤.٠٠	١,٩٢٩,٧٧٠.٠٠
رئيس العمليات التشغيلية	٢٧ يونيو ٢٠١٣	٢,١٣٧,٥٥٩.٠٠	١,٩٢٩,٧٧٠.٠٠
رئيس إدارة المشاريع التطويرية	١٥ أبريل ٢٠٠٦ (ب)	١,٨٤٣,٩٠٠.٠٠	١,٩٢٩,٧٧٠.٠٠
رئيس الشؤون الاستراتيجية	٢٧ يونيو ٢٠١٣	١,٩٠٨,٥١٨.٠٠	١,٩٢٩,٧٧٠.٠٠

ملاحظات:

(أ) شغل الرئيس التنفيذي للشركة منصبه اعتباراً من تاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٤. وذلك بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٤/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١٤.

(ب) شغل رئيس إدارة المشاريع التطويرية منصبه اعتباراً من تاريخ ٠١ فبراير ٢٠١٥. وذلك بناء على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٥/٠١) الذي انعقد بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٥.

٤.٣ مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية

يتمتع الرئيس التنفيذي بالصلاحيات للتصرف ضمن إطار الخطة التشغيلية وميزانية الإيرادات والمصروفات التشغيلية التي يتم مناقشتها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب جدول التفويضات، كما يجوز للرئيس التنفيذي تفويض بعض المهام الموكلة إليه إلى فريق الإدارة التنفيذية، وذلك استناداً إلى سياسات المجلس القائمة، وجدول التفويضات والمتطلبات القانونية التي تحدد صلاحيات هذا التفويض.

وفيما يلي نوجز المهام والمسؤوليات التي قوّضها مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية:

أ. القيادة واستراتيجية الأعمال والإدارة

- تأمين إدارة متكاملة للشركة، بما في ذلك تقديم معلومات كافية وشاملة عن الشركة للعملاء والموردين والمساهمين والمؤسسات المالية والموظفين ووسائل الإعلام.
- تطوير المشاريع والعمليات التشغيلية للشركة، مع مراعاة مسؤوليات الشركة تجاه مساهميها وعملائها وموظفيها.
- رفع توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطوير استراتيجيات الأداء، وإدارة العمليات والأعمال اليومية.



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

- إدارة الشركة على نحو يتماشى مع الاستراتيجيات وخطط الأعمال والسياسات التي اعتمدها مجلس الإدارة.
- إدارة العمليات والشؤون اليومية، مع مراعاة الأمور التي يحتفظ مجلس الإدارة لنفسه بحق اتخاذ القرار بشأنها.
- ضمان التنسيق والتكامل بين أقسام الشركة وإداراتها المختلفة، وترسيخ الثقافة المؤسسية وقواعد السلوك المهني، والنزاهة في الشركة، بما في ذلك ما يتعلق بعطاءاتها وعقودها وغيرها من الممارسات.
- المراجعة الدورية للهيكل التنظيمي للشركة، وإجراء التعديلات اللازمة بهذا الخصوص.
- توجيه أعضاء الإدارة التنفيذية في مهام إدارتهم اليومية للشركة، والإشراف على أدائهم.
- التشاور مع مجلس الإدارة في المسائل التي تأخذ طابعاً استراتيجياً أو تتسم بالحساسية، أو تندرج ضمن المسائل الجوهرية، وذلك بما يضمن لفت انتباه المجلس إليها، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

ب. إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- ضمان امتثال الموظفين لميثاق قواعد السلوك المهني.
- إدارة المخاطر.
- التطبيق والإدارة الفاعلين لجميع الجوانب الجوهرية المتعلقة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والامتثال، وذلك لدعم السياسات التي يتبناها مجلس الإدارة.
- الالتزام بالمتطلبات التشريعية والقانونية لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية والقانون الاتحادي رقم (٠٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

ج. الإشراف المالي وإدارة الأصول

- دراسة كفاءة وفاعلية الكلفة الخاصة بجميع العمليات التشغيلية للشركة.
- ضمان سلامة البيانات والسجلات والنظام المالي.
- حماية الأموال والأصول التي تديرها الشركة، وضمان استغلالها بكفاءة عالية.
- مصداقية ودقة وموثوقية المعلومات المالية والإدارية ذات الصلة بنشاط الشركة.
- وضع ميزانية سنوية من أجل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- ضمان أن تعكس التقارير المالية للشركة صورة حقيقية وعادلة للوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها وعملياتها التشغيلية.
- التحقق من جميع الاستثمارات وعمليات الإنفاق الرئيسة لرأس المال الشركة، ووضع المقترحات والتوصيات المناسبة بشأنها، ورفعها إلى لجنة التدقيق و/أو اللجنة التنفيذية و/أو مجلس الإدارة لاعتمادها.



إلى جانب ذلك، فقد وجه مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان الإدارية، والتي تضم في عضويتها عدداً من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وقام المجلس بتفويضها مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات التي من شأنها دعم وتعزيز مهام الإدارة التنفيذية، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على أنشطة الشركة وأعمالها اليومية، وهذه اللجان هي:

- اللجنة الإدارية (برأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتتعقد اجتماعاتها بشكل أسبوعي).
- لجنة المناقصات (برأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة إلى جانب مدير إدارة العقود والمشتريات، وتتعقد اجتماعاتها بشكل أسبوعي).
- لجنة إدارة المخاطر (برأسها الرئيس التنفيذي، وتضم في عضويتها عدداً من فريق الإدارة التنفيذية لدى الشركة، وتتعقد اجتماعاتها بشكل ربع سنوي وعند اقتضاء الضرورة).

تخضع كل لجنة من هذه اللجان لميثاق خاص تتم مراجعته من قبل مجلس الإدارة بشكل دوري (حيث قام مجلس الإدارة بإجراء مراجعة شاملة لكافة الموائيق الخاصة بهذه اللجان في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣)، يحدد أعضاؤها وكيفية تعيينهم، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، ووظيفتها وآلية عملها، وإعداد التقارير الخاصة بها، وتقييم أدائها بشكل دوري ... وغيرها.

٥. سياسة تداولات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة

قام مجلس الإدارة بوضع سياسة لتداول المطلعين في أسهم الشركة تماشياً مع القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع واللائحة الداخلية رقم (٢٠٠٩/٥) الصادرة عن سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث تتيح هذه السياسة لمجلس الإدارة والعاملين لدى الشركة الوفاء بالتزاماتهم القانونية عندما تكون لديهم معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر سهم الشركة في السوق المالي، وتتضمن هذه السياسة شرحاً مفصلاً للضوابط التي تحكم تداولات المطلعين، وتضع قيوداً على التداول بالأوراق المالية الصادرة عن شركة الدار العقارية.

تحظر هذه السياسة التداول إن كان هناك احتمال معقول في استغلال معلومات غير منشورة أو مفسح عنها ذات علاقة بأعمال الشركة، ولها تأثير على أسعار التداول، وتطبق سياسة تداول المطلعين في الأسهم على مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع الموظفين العاملين لدى الشركة الذين لديهم اطلاع على معلومات وبيانات جوهرية، وتجدر الإشارة هنا إلى التزام الشركة التام بإجراء مراجعة دورية لقائمة مطلعها وتحديثها عبر الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية كان آخرها في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٥ بما يتناسب مع المشاريع والخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي تتبناها الشركة.

وبموجب هذه السياسة، يتم حظر التداول على أسهم الشركة من قبل المطلعين في فترات تقييد التداولات التي تفرضها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، ويتعين على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في الشركة



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

والشركات التابعة إبلاغ إدارة السوق قبل تقديم طلباتهم إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية بهدف إجراء تداول مطلع، وذلك بغض النظر عن قيمة ونوع الصفقة (بيع أو شراء).

تحتفظ شركة الدار العقارية بحقها في منع أو تقييد أي تداول عندما ترى احتمالاً معقولاً لاستغلال معلومات غير منشورة فيما يتعلق بأعمال الشركة بشكل قد يؤثر على سعر تداول الأسهم في السوق، علاوة على ذلك، يمكن فرض فترة حظر إضافية، يحظر خلالها إجراء أي تداولات من قبل المطلعين سواء كانوا من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو العاملين لدى الشركة أو الشركات التابعة، كفترة حظر التداولات التي تم فرضها تزامناً مع الفترة الزمنية التي استغرقتها مباحثات ومفاوضات الاندماج بين شركتي الدار العقارية و صروح العقارية.

هذا ويدرك مجلس الإدارة الالتزامات المترتبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح عن تداولاتهم في أسهم الشركة، وهم ملتزمون بجميع المتطلبات المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

بناءً على ما تقدم، وفي ضوء الإفصاحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، لم تكن هناك أية تداولات معلومة قام بها أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم من الدرجة الأولى بأسهم الشركة خلال عام ٢٠١٥ خلافاً لما يلي:

تعاملات الأقارب من الدرجة الأولى في أسهم الشركة خلال عام ٢٠١٥	تعاملات أعضاء المجلس في أسهم الشركة خلال عام ٢٠١٥				المنصب	الاسم
	قيمة الصفقة (بالدرهم الإماراتي)	كمية الأسهم (سهم)	التاريخ	نوع الصفقة (بيع/شراء)		
-	٢٢٩,٦٨٧.٨٤	١٠٠,٠٠٠	١٠ ديسمبر ٢٠١٥	بيع	عضو	السيد/ علي سعيد عبد الله سليم الفلاسي
	٢٢١,٣٧٩.٥٠	١٠٠,٠٠٠	١٤ ديسمبر ٢٠١٥	بيع		

٦. لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل ثلاث لجان للإسهام في تنفيذ مهامه، وقام بتحويلها صلاحيات ومسؤوليات تكفل تطبيق القرارات الصادرة عنه.

وتتمثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة باللجان التالية:



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

- لجنة التدقيق.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- اللجنة التنفيذية.

يوجد لكل لجنة ميثاق يحدد أهدافها ومسؤولياتها وهيكلها وإطار عملها وآلية رفع التقارير الصادرة عنها، وقام المجلس بإعادة هيكلة جميع اللجان لضمان توافق وانسجام المهام والمسؤوليات الموكلة لها مع القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع، كما قام المجلس بإعادة تشكيل هذه اللجان في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣ عقب تولي مجلس الإدارة بتشكيلته الجديدة مهامه ومسؤولياته اعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج بين شركتي الدار العقارية وصروح العقارية وفقاً للقرارات الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٣.

٦,١ لجنة التدقيق

تسهم لجنة التدقيق في قيام مجلس الإدارة بالمسؤوليات التي تفرضها حوكمة الشركات فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وسياسات العمل المحاسبية وإعداد التقارير المالية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي، حيث تقدم لجنة التدقيق ضماناً لمجلس الإدارة بأن الأهداف الرئيسية التي تنشدها الشركة يتم تحقيقها بشكل فعال وكفاءة عالية، وفي إطار محكم من الرقابة والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر والحوكمة.

تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، عضوان منهم مستقلين والثالث غير مستقل، ويرأس اللجنة أحد العضوين المستقلين - كما سيأتي بيانه -، ويقتضي ميثاق لجنة التدقيق أن يكون جميع أعضاء اللجنة ملتبين بالنواحي المالية، وأن يكون لأحد أعضائها على الأقل خبرة في مجال الأعمال المحاسبية والمالية، ومن ناحية أخرى يعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الرقابة الداخلية للتأكد من اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الرئيسية، كما تجتمع اللجنة بالمدقق الخارجي - وبدون وجود أعضاء من الإدارة التنفيذية - حسب ما تراه مناسباً.

تضم لجنة التدقيق الأعضاء التالية أسماؤهم:

المنصب	أعضاء لجنة التدقيق
رئيس اللجنة	السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي
عضو	السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري
عضو	السيد/ مارتن لي إيدلمان

ملاحظة:
• تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو

٢٠١٣ عقب تولي مجلس الإدارة بتشكيلته الجديدة مهامه ومسؤولياته اعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج بين شركتي الدار العقارية وصروح العقارية وفقاً للقرارات الصادرة عن اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الذي انعقد بتاريخ ٠٣ مارس ٢٠١٣.

يحدد ميثاق لجنة التدقيق المسؤوليات المناطة بها على النحو التالي:

(أ) التقارير المالية

- النظر في أية بنود هامة وغير معتادة ترد أو يجب إيرادها في التقارير والبيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية، وإيلاء الاهتمام اللازم بها، ومناقشتها مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي وإصدار توصيات بشأنها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- ضمان وجود آلية للإفصاح المستمر لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ضمان سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة، والتركيز بشكل خاص على ما يلي:
 - أية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية.
 - إبراز النواحي الخاضعة لتقدير الإدارة.
 - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
 - افتراض استمرارية عمل الشركة.
 - التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقررها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
 - التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

(ب) حوكمة الشركة

- الإشراف والرقابة على التطبيق الداخلي لإطار حوكمة الشركة، وضمان الإلتزام التام بالنظم القانونية والتشريعية الخاصة بذلك.
- المراجعة الدورية المنتظمة لمدى إلتزام إدارة الشركة وامثالها لإطار عمل الحوكمة الذي تم إقراره واعتماده من قبل مجلس إدارة الشركة.
- مراجعة تقرير الحوكمة الذي يتم إرساله بشكل دوري لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وإصدار التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة بهذا الشأن.

(ج) نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

- تعيين أي طرف خارجي للقيام بمهام التدقيق الداخلي وفقاً لمتطلبات العمل، وتحديد أتعابهم، والنظر في طلبات استقلالهم وإنهاء خدماتهم.
- المراجعة الدورية لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، لتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة التنفيذية في الشركة، وتقييم فاعليتها وكفاءتها في أداء رسالتها ومهامها على وجه يسهم بفعالية عالية في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- مناقشة ومراجعة السياسات والإجراءات المتبعة في الشركة مع إدارتها التنفيذية، لضمان أداء رسالتها بفعالية على وجه يسهم في تطوير هذه السياسات والإجراءات.
- مراقبة ومتابعة تطبيق إطار عمل إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وفقاً لسياساتها واستراتيجيات العمل الخاصة بها، ومتابعة وتقييم كفاءة وفعالية هذه السياسات والاستراتيجيات، وذلك من خلال إجراء عمليات تدقيق للسجلات ولقاعدة المعلومات، وأنظمة أمن الشبكات والتحكم للوحدات التشغيلية والاستراتيجية لهذه الإدارات.
- دراسة نتائج عمليات التدقيق الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية (والتي من ضمنها قضايا النصب والاحتيال التي تقع داخل الشركة) الموكلة من قبل مجلس الإدارة أو بمبادرة من اللجنة بناء على موافقة المجلس.

(د) المدقق الخارجي

- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي، ورفع تقرير وتوصيات لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنها مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها.
- التنسيق مع مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية ورئيس الإدارة المالية في الشركة في سبيل أداء مهامها، وعلى اللجنة الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة مرة على الأقل في السنة.
- مناقشة طبيعة ونطاق وفاعلية عمليات التدقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار توافقها مع معايير التدقيق المعتمدة.
- متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته، ومناقشته حول طبيعة ونطاق عمليات التدقيق ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة
- مناقشة المدقق الخارجي بشأن مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة في التقارير المالية.
- مراجعة أداء المدقق الخارجي وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله وأية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق على مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، والتأكد بأنه قد تم مراجعتها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وتقديم الردود بشأنها في الوقت المطلوب.
- مناقشة أية مشاكل قد يواجهها المدقق الخارجي أثناء أدائه للتدقيق والمراجعة المالية، بما في ذلك القيود التي قد تحد من نطاق العمل أو الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام العمل.
- ضمان التنسيق بين مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين وتوافر الموارد الضرورية لإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة ومراقبة كفاءة هذه الإدارة.

هـ) إدارة الرقابة الداخلية

- مراجعة الأنشطة والموارد والهيكل التنظيمي الخاص بإدارة الرقابة الداخلية، ومراجعة إطار عمل إدارة الرقابة الداخلية ومراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية.
- النظر في عملية اختيار وتعيين مدير إدارة الرقابة الداخلية ومقدمي خدمات التدقيق الداخلي أو استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.
- مراجعة التقارير المقدمة إلى اللجنة من قبل مدير إدارة الرقابة الداخلية، والردود الواردة من قبل إدارة الشركة عليها، وضمان أن النتائج والتوصيات المقدمة من المدقق الداخلي والاقتراحات والردود الصادرة عن الإدارة التنفيذية قد تم استلامها ومناقشتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، ومناقشة مدير إدارة الرقابة الداخلية فيما إذا كان هناك أية صعوبات تواجهه في القيام بمهام التدقيق كالقيود المفروضة على نطاق عمله أو صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة مسؤولياته.
- تقييم جودة مهام إدارة الرقابة الداخلية والمدقق الداخلي (إن وجد)، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة وإعداد التقارير، وتقييم أداء مدير إدارة الرقابة الداخلية وتزويده بالمسورة والتوجيه في الوقت اللازم.
- التأكد من امتلاك إدارة الرقابة الداخلية العدد الكافي من الكادر الوظيفي، إلى جانب امتلاكها السلطة والمكانة الملائمة داخل الشركة.
- الاجتماع مع مدير إدارة الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً، لضمان عدم وجود أية مسائل معلقة قد تكون مثاراً للاهتمام.
- إعداد تقارير لمجلس الإدارة بشأن كافة المسائل التي يتم النظر فيها من قبل اللجنة.

و) الامتثال

- مراجعة مدى امتثال موظفي الشركة لقواعد السلوك المهني.
- النظر في تعيين ضابط الامتثال أو استقالته أو إقالته.
- مراجعة مدى ملاءمة الممارسات والإجراءات الخاصة بالامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.
- مراجعة ومتابعة:
- فاعلية نظام متابعة الامتثال لقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة بنشاط الشركة (بما فيها القواعد واللوائح والأنظمة الداخلية).
- التطورات والتحديثات التي تطرأ على النظم التشريعية والقانونية والتي قد تؤثر على الشركة تأثيراً جوهرياً.
- الجهود المبذولة من قبل إدارة الشركة لضمان الالتزام والامتثال لقواعد السلوك المهني.



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

- الحصول على تحديثات منتظمة من الإدارة (ومن المستشار القانوني للشركة أو ضابط الامتثال عند الحاجة) عن الأمور المتعلقة بالامتثال، إلى جانب التحقيق والنظر في المسائل التي تؤثر على نزاهة فريق الإدارة في الشركة، والتي تشمل على حالات تضارب المصالح أو مخالفة قواعد السلوك المهني وذلك وفقاً لما تنص عليه السياسات والأنظمة المعمول بها داخل الشركة.

ز) مسؤوليات واختصاصات أخرى

- خلق قنوات من التواصل الحر والمفتوح بين كل من: لجنة التدقيق والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين وإدارة الشركة.
- النظر في أي أمور أو مواضيع أخرى بناءً على توجيهات صادرة عن مجلس الإدارة.

ح) بلاغات وإفصاحات الموظفين

- القيام بوضع السياسات والإجراءات والضوابط التي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري، والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات، وإجراء مراجعة دورية لهذه السياسات والإجراءات.
- متابعة إجراءات التحقيق في هذه المخالفات، للتأكد من استقلالية التحقيقات ونزاهتها.
- مراجعة إجراءات التحقيق التي تتخذها إدارة الشركة في التعامل مع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، وتصحيح ما قد يشوبها من انحرافات.

قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (٢٠١٣/٠٤) بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة، ومتابعة تطوير وتنفيذ الأنظمة الخاصة بذلك، لضمان فعاليتها، وقامت برفع توصية لمجلس الإدارة بهذا الشأن، الذي قام بدوره بالمصادقة عليها في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٦) الذي انعقد بتاريخ ٠٦ نوفمبر ٢٠١٣.

قامت لجنة التدقيق بعقد خمسة اجتماعات خلال عام ٢٠١٥، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
٢٠١٥/٠١	٠٩ فبراير ٢٠١٥
٢٠١٥/٠٢	١٨ مارس ٢٠١٥
٢٠١٥/٠٣	١١ مايو ٢٠١٥
٢٠١٥/٠٤	٠٣ أغسطس ٢٠١٥



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

رقم الاجتماع	تاريخ الإنعقاد
٢٠١٥/٠٥	٠٨ نوفمبر ٢٠١٥

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنتصب	١٠/١٥/٢٠١٥ الاجتماع	٢٠/١٥/٢٠١٥ الاجتماع	٣٠/١٥/٢٠١٥ الاجتماع	٤/١٥/٢٠١٥ الاجتماع	٥/١٥/٢٠١٥ الاجتماع	عدد مرات الحضور
السيد/ علي سعيد عبدالله سليم الفلاسي	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	٥
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	عضو	✓	✓	✓	✓	-	٤
السيد/ مارتن لي إيدلمان	عضو	✓	✓	✓	-	✓	٤

ملاحظة:

- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع المادة (١٠٦) من القانون الاتحادي رقم (٠٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.

٦,٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت تقاريرها لمجلس الإدارة عن إدارة الموارد البشرية وسياسات التعويضات التي تعكس أفضل الممارسات، كما تقدم توصياتها بشأن خطط تعاقب مناصب المجلس مع مراعاة التحديات والفرص التي تواجه الشركة وما تحتاجه من مهارات وخبرات مستقبلية.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، جميعهم مستقلون، ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية ومدير إدارة الموارد البشرية لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة.

تضم لجنة الترشيحات والمكافآت الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت	منتصب
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	رئيس اللجنة



السيد/ منصور محمد الملا	عضو
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو
ملاحظات:	
• ضمت لجنة الترشيحات والمكافآت في عضويتها كل من: السيد "أحمد خليفة المهيري" رئيساً، والسيد "علي ماجد المنصوري" عضواً والسيد "محمد حاجي الخوري" عضواً حتى تاريخ ١١ فبراير ٢٠١٥.	
• تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت على النحو الوارد أعلاه بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٥/٠١) الذي انعقد بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٥، وذلك عقب استقالة السيد "علي ماجد المنصوري" - عضو اللجنة آنذاك - من عضوية مجلس إدارة شركة الدار العقارية (وبالتالي من عضوية اللجان المنبثقة عنه).	

يحدد ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤوليات اللجنة، كما يلي:

- التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر.
 - إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل دوري، وعلى اللجنة أن تتحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب وأداء الشركة.
 - تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.
 - إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل دوري.
 - تنظيم ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة بما يتفق والقوانين والأنظمة المعمول بها وأحكام القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع.
- وبناءً على القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣، فقد قرّر المجلس أن تعقد لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاً واحداً على الأقل سنوياً للقيام بمسؤولياتها والوفاء بمتطلباتها التشريعية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع، وعليه قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بعقد اجتماعين اثنين خلال عام ٢٠١٥، وذلك على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد
٢٠١٥/٠١	٢١ يناير ٢٠١٥
٢٠١٥/٠٢	٠٩ نوفمبر ٢٠١٥

وكان حضور الاجتماعات سألقة الذكر على النحو التالي:



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

العضو	المنصب	الاجتماع ٢٠١٥/٠١	الاجتماع ٢٠١٥/٠٢	عدد مرات الحضور
السيد/ أحمد خليفة محمد المهيري	رئيس اللجنة	✓	✓	٢
السيد/ منصور محمد الملا	عضو	-	✓	١
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو	✓	✓	٢

ملاحظات:

- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع المادة (١٠٦) من القانون الاتحادي رقم (٠٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.
- لم يحضر السيد "منصور محمد الملا" اجتماع لجنة الترشيحات والمكافآت رقم (٢٠١٥/٠١) كونه لم يكن عضواً في اللجنة في تلك الفترة.

٦,٣ اللجنة التنفيذية

تلعب اللجنة التنفيذية دوراً استشارياً لمجلس الإدارة، وتعمل على توفير الضمان والرقابة على استراتيجية الشركة وتحديد الأولويات المتعلقة بالمشروع والأداء.

تتألف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء غير تنفيذيين، أربعة أعضاء منهم مستقلين والعضو الخامس غير مستقل، هذا ويعقد رئيس اللجنة اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية للشركة لضمان اطلاع أعضاء اللجنة على الأمور الجوهرية بشكل منتظم.

تضم اللجنة التنفيذية الأعضاء التالية أسماؤهم:

أعضاء اللجنة التنفيذية	المنصب
السيد/ أبوبكر صديق الخوري	رئيس اللجنة
السيد/ علي عيد خميس المهيري	عضو
السيد/ حمد سالم محمد بن لوتيه العامري	عضو
السيد/ منصور محمد الملا	عضو
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو

المنصب	أعضاء اللجنة التنفيذية
ملاحظات:	
<ul style="list-style-type: none"> • ضمت اللجنة التنفيذية في عضويتها كل من: السيد "أبو بكر صديق الخوري" رئيساً، والسيد "علي عيد المهيري" عضواً والسيد "مبارك مطر الحميري" عضواً والسيد "منصور محمد الملا" عضواً والسيد "محمد حاجي الخوري" عضواً حتى تاريخ ٠٩ نوفمبر ٢٠١٥. • تم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية على النحو الوارد أعلاه بموجب القرار الصادر عن مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٥/٥) الذي انعقد بتاريخ ٠٩ نوفمبر ٢٠١٥، وذلك عقب استقالة السيد "مبارك مطر الحميري" - عضو اللجنة آنذاك - من عضوية مجلس إدارة شركة الدار العقارية (وبالتالي من عضوية اللجان المنبثقة عنه). 	

حدد ميثاق اللجنة التنفيذية المسؤوليات الموكلة لها كما يلي:

➤ في مجال استراتيجية الاستثمار واعتماد السياسات:

- الإشراف على استراتيجية الاستثمار والسياسات على مستوى الشركة ككل.
- الموافقة على القرارات المتعلقة بالاستثمارات والمشاريع التطويرية الخاصة بالشركة.
- مراجعة واعتماد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمشاريع التطويرية وإدارة الأصول لدى الشركة.
- اعتماد استراتيجية إدارة المناقصات والمشتريات، وإرساء العطاءات التي تتعلق بالمناقصات الجوهرية الخاصة بالشركة.

➤ في مجال الإشراف والمراجعة:

- مراجعة واعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالمشاريع التطويرية ومتابعة مستوى الأداء فيها.
- متابعة الأداء الخاص بالاستثمارات والمناقصات.
- مراجعة المتطلبات الخاصة بالحاجة إلى زيادة رأس المال وإصدار التوصيات المناسبة بهذا الشأن.
- مراجعة التأثيرات الخاصة بعمليات الاستثمار.
- مراجعة الأهداف والنسب المالية الرئيسية التي تضعها لجنة الإدارة التنفيذية.

قامت اللجنة التنفيذية بعقد سبعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٥، وذلك على النحو التالي:

تاريخ الانعقاد	الاجتماع
٢٨ يناير ٢٠١٥	٢٠١٥/٠١
١١ فبراير ٢٠١٥	٢٠١٥/٠٢

الاجتماع	تاريخ الانعقاد
٢٠١٥/٠٣	١٨ مارس ٢٠١٥
٢٠١٥/٠٤	١٣ مايو ٢٠١٥
٢٠١٥/٠٥	١٩ أكتوبر ٢٠١٥
٢٠١٥/٠٦	٠٩ نوفمبر ٢٠١٥
٢٠١٥/٠٧	١٦ ديسمبر ٢٠١٥

وكان حضور الاجتماعات سالفة الذكر على النحو التالي:

العضو	المنصب	الاجتماع ٢٠١٥/٠١	الاجتماع ٢٠١٥/٠٢	الاجتماع ٢٠١٥/٠٣	الاجتماع ٢٠١٥/٠٤	الاجتماع ٢٠١٥/٠٥	الاجتماع ٢٠١٥/٠٦	الاجتماع ٢٠١٥/٠٧	عدد مرات الحضور
السيد/ أبو بكر صديق الخوري	رئيس اللجنة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧
السيد/ علي عيد خميس المهيري	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧
السيد/ حمد سالم محمد بن لوتيه العامري	عضو	-	-	-	-	-	-	✓	٢
السيد/ منصور محمد الملا	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧
السيد/ محمد حاجي الخوري	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	٥

ملاحظات:

- كافة الاعتذارات المقدمة من قبل أعضاء اللجنة عن عدم تمكنهم من حضور بعض الاجتماعات يتم النظر فيها وأخذها بعين الاعتبار في بداية كل اجتماع وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتماشياً مع المادة (١٠٦) من القانون الاتحادي رقم (٠٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية والقوانين المعدلة له.
- خلال فترة توليه عضوية مجلس إدارة الشركة، حضر السيد "مبارك مطر الحميري" اجتماعات اللجنة التنفيذية رقم (٢٠١٥/٠١) و (٢٠١٥/٠٢) و (٢٠١٥/٠٣)، واعتذر عن حضور الاجتماعين رقم (٢٠١٥/٠٤) و (٢٠١٥/٠٥).
لم يحضر السيد "حمد سالم محمد بن لوتيه العامري" اجتماعات اللجنة التنفيذية رقم (٢٠١٥/٠١) و (٢٠١٥/٠٢) و (٢٠١٥/٠٣) و (٢٠١٥/٠٤) و (٢٠١٥/٠٥) كونه لم يكن عضواً في مجلس إدارة الشركة في تلك الفترة (و بالتالي في اللجنة التنفيذية)

٧. إدارة المخاطر

تعتبر شركة الدار العقارية أن الإدارة الفعالة للمخاطر هي من أسس ممارسات الإدارة الجيدة، وتلتزم بتوفير نظام إدارة المخاطر لحماية استثمارات المساهمين وحقوق الأطراف المعنية وأصول الشركة، ومنع ارتكاب مخالفات للقوانين واللوائح المقررة، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد سياسة إدارة المخاطر، ومراجعة فاعلية عملية هذه الإدارة، والتأكد من احتمالية مواجهة الشركة للمخاطر. وتتولى لجنة إدارة المخاطر بالتنسيق المباشر مع الإدارة التنفيذية للشركة من جهة ومع لجنة التدقيق من جهة أخرى مهمة تطبيق إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر في الشركة، وضمان استمرارية أدائه بفاعلية تامة، كما تقوم لجنة التدقيق في الوقت ذاته بتوفير المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بكفاءة وفعالية أنشطة وجهود إدارة المخاطر، إضافةً إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق بتعزيز دور مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته وواجباته المرتبطة بإدارة المخاطر، وذلك بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠١ يوليو ٢٠١٣ والذي بموجبه تكون التبعية الإدارية للجنة إدارة المخاطر إلى لجنة التدقيق، كما نص على ذلك صراحة في الميثاق الخاص بلجنة التدقيق والميثاق الخاص بلجنة إدارة المخاطر اللذين تم اعتمادهما والمصادقة عليهما في اجتماع مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه.

قامت لجنة إدارة المخاطر في الشركة بإقرار معايير خاصة لإدارة المخاطر، كما قامت بوضع سجل المخاطر الخاص بالشركة، وعملت على مواءمتها لتتماشى مع أرقى المعايير في هذا المجال، ويضمن نظام إدارة المخاطر إنسجام الطرق المتبعة في تقييم ومراقبة المخاطر والتواصل فيما يتعلق بها، وضمان انسجام جهود إدارة المخاطر مع الأعمال والأهداف الاستراتيجية للشركة.

تعتبر سياسة إدارة المخاطر في شركة الدار العقارية أحد أهم مكونات نظام إدارة المخاطر، حيث تم تشكيل لجنة إدارة المخاطر في عام ٢٠١٣ لتكون بمثابة لجنة إدارية، تكمن مهمتها في:

- تحديد المخاطر التي قد تواجه عمل الشركة وتقييمها.
- النظر في الممارسات الكفيلة بتخفيف أثر المخاطر الحالية.
- وضع وتطوير إطار عمل إدارة المخاطر الخاص بالشركة والذي يشتمل على ما يلي:
 - تقييم المخاطر.
 - سجل المخاطر.
 - مدى إمكانية تحمل المخاطر.
 - تحديد الأولويات الخاصة بالمخاطر.
 - التخفيف من المخاطر وإدارتها.
 - الإشراف والمتابعة ورفع التقارير.

وتتضمن هذه اللجنة في عضويتها "أعضاء من الإدارة التنفيذية"، و"مدير إدارة الشؤون القانونية"، و"مدير إدارة المخاطر والشؤون الاستراتيجية وخطط الأعمال في الشركة" كمقرر لهذه اللجنة، وقد قامت هذه اللجنة بعقد ثلاثة اجتماعات خلال عام ٢٠١٥. كما قامت لجنة إدارة المخاطر بما يلي:



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

- وضع ومناقشة ميثاق لجنة المخاطر.
- تعزيز إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر.
- وضع وتحديث سجل المخاطر الخاص بالشركة.

٨. التواصل مع المساهمين

تلتزم شركة الدار العقارية بضمان حصول المساهمين والسوق على معلومات عالية الجودة تمتاز بالدقة والشفافية في الوقت المناسب، مما يتيح للمستثمرين عامة التداول في أسهم الشركة في سوق يتسم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية والتنافسية والدراية والشفافية العالية.

تطبق الشركة سياسة إفصاح خاصة بالسوق، تقوم على أساس معايير حوكمة الشركات وما يتعلق بها من متطلبات وإجراءات تهدف إلى تزويد كافة المساهمين والمستثمرين في السوق بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، كما تبين السياسة التي تتبناها إدارة الشركة الإجراءات التي يوجه مجلس الإدارة بتنفيذها ويحرص على الإلتزام بها، لضمان مراعاة الإلتزام والإفصاح المستمر وفقاً لمتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

إلى جانب ذلك، ومن منطلق حرص الشركة على تطبيق أعلى درجات الإفصاح والشفافية والمصادقية في المعلومات المفصح عنها، يعتبر أصحاب المناصب التالية وحدهم الأشخاص المصرح لهم بالإفصاح عن أية تصريحات عامة نيابةً عن الشركة أو أية تصريحات أخرى تنسب إليها:

- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- الرئيس التنفيذي.
- فريق الإدارة التنفيذية.
- مقرر الشركة.

تعقد الشركة من وقت لآخر اجتماعات مع المحللين والمستثمرين لتوفير المعلومات اللازمة لهم، ولا يتم الإفصاح في هذه الحالات عن أية معلومات إلا إذا تم الإفصاح عنها لدى السوق مسبقاً أو في الوقت ذاته، كما تحجم شركة الدار العقارية عن إبداء أية تعليقات بشأن توقعات السوق أو ما يشاع فيه، ما لم تتعلق باستفسار رسمي صادر من جهات رقابية مثل هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تعتبر الجمعية العمومية هي الفرصة الأساسية أمام المساهمين للاجتماع وجهاً لوجه مع مجلس الإدارة والمدرء التنفيذيين، حيث يتلقى المساهمون إشعاراً بالاجتماع يحدد بالتفصيل زمان ومكان انعقاد الاجتماع، بالإضافة إلى المواضيع المدرجة على جدول

أعمال هذا الاجتماع، كما يرفق بالإشعار نموذج وكالة مع تعليمات عن كيفية تعيينته في ظرف يتم إرساله من قبل الشركة إلى المساهمين بواسطة البريد المسجل، بهدف تشجيع أكبر عدد من المساهمين على المشاركة في هذا الاجتماع، ويتم خلال الاجتماع إتاحة الفرصة أمام المساهمين الحاضرين لطرح استفساراتهم، ويلتزم رئيس الاجتماع بمناقشة أكبر عدد من الموضوعات والمسائل التي يتم طرحها خلال الوقت المتاح، كما يحرص الأعضاء على التواجد بعد الاجتماع للتحدث مع المساهمين. إلى جانب ذلك، يقوم مدقق الحسابات الخارجي بحضور اجتماع الجمعية العمومية، ويكون متواجداً للإجابة عن أية استفسارات يتم طرحها.

٩. قواعد السلوك المهني

يعتمد نجاح الشركة على سمعتها الجيدة في تنفيذ المشروعات، والنزاهة في تعاملاتها، وقدرتها المهنية، حيث أنها تلتزم بأعلى مستويات السلوك المهني والقانوني، مع مراعاة كافة القوانين واللوائح المعمول بها عند مزاوله أعمالها.

تشكل قواعد السلوك المهني بالنسبة لمجلس إدارة شركة الدار العقارية وموظفيها واجباً والتزاماً، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من أسلوب عملهم، وتتلخص المبادئ وقواعد السلوك المهني التي تلتزم بها شركة الدار العقارية بميثاق قواعد السلوك المهني المطبق في الشركة والمصادق عليه من قبل مجلس الإدارة، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مجلس الإدارة قام في اجتماعه رقم (٢٠١٣/٠٦) الذي انعقد بتاريخ ٠٦ نوفمبر ٢٠١٣ بمراجعة هذا الميثاق والمصادقة عليه.

٩,١ آلية إفصاح الموظفين

تماشياً مع قواعد السلوك المهني، قامت الشركة بوضع سياسة إفصاح خاصة بالعاملين لدى الشركة، لتعزز التزامها بضمان قدرة الموظف على الإفصاح عن مخاوفه وقلقه بشأن أية سلوكيات غير لائقة دون تعرضه للاضطهاد أو المضايقة أو التمييز، وكذلك ضماناً للقيام بعمليات التحقيق بالأسلوب اللائق وبسرية تامة، وقد قامت لجنة التدقيق في اجتماعها رقم (٢٠١٣/٠٤) الذي انعقد بتاريخ ٠٦ نوفمبر ٢٠١٣ بمراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى الشركة كما تم بيانه سابقاً في الفقرة (ح) من البند (٦,١).

هذا ونتيج آلية الإفصاح هذه لموظفي الشركة التعبير عن مخاوفهم على نحو مسؤول وبصورة سرية، ومن دون الإفصاح عن بياناتهم الشخصية (حسب رغبتهم)، دون خوف من تعرضهم لتمييز في المعاملة، كما تتخذ الشركة التدابير اللائمة للتحقيق وبشكل مستقل فيما قد يثار من أمور تتصل بهذه الآلية.

٩,٢ تضارب المصالح

تطالب الشركة أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين بالإبلاغ عن أي تعارض في المصالح قد ينطوي عليه تعاملهم مع شؤون الشركة، والإحجام عن المشاركة في مناقشة هذه الأمور أو التصويت عليها كلما اقتضى الأمر ذلك، إضافةً إلى الإرشادات العامة التي يتضمنها النظام الأساسي للشركة وميثاق قواعد السلوك المهني وميثاق مجلس الإدارة وذلك بما يتوافق مع القرارات والقوانين والأنظمة المقررة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع والجهات الرقابية والتشريعية الأخرى، وقد تم وضع سلسلة من



الإجراءات الكفيلة بالالتزام بالقوانين على أعلى المستويات فيما يتعلق بإدارة تعارض المصالح المطبقة، كما تحت الشركة أعضاء مجلس الإدارة على إثارة أي مسألة قد تؤدي إلى تعارض في المصالح لدى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

٩,٣ المسؤولية الاجتماعية للشركة

تهدف الشركة من خلال مسؤوليتها تجاه المجتمع إلى خلق قيمة مستدامة للمساهمين والموظفين والموردين والعملاء وشركاء العمل والمجتمعات التي تعمل فيها، وذلك من خلال المحافظة على جدوى الأعمال والمساهمة دوماً في دعم المجتمع المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من خلال مراعاة المحاور الاجتماعية والبيئية والأخلاقية والاقتصادية في كل ما تقوم به الشركة.

كما تهدف الشركة نحو القيام بكافة المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والمؤسسية التي تفرضها الأنظمة والتشريعات في البيئة التي تعمل من خلالها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل شركة الدار العقارية على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عملية صنع القرار وعملياتها التشغيلية، مما يساعدها على فهم الأثر المباشر وغير المباشر المترتب على عملياتها، الأمر الذي يؤدي بدوره حتماً إلى اتخاذ قرارات أفضل، وتحسين فعالية العمل، وإضافة قيمة إلى الأعمال المنجزة من قبل الشركة من خلال تقليل المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية وتهيئة بيئة مثالية للعمل.

إن تطبيق سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة يتم عبر التركيز على الجوانب التالية:

- الحوكمة - من حيث قواعد السلوك المهني والمساءلة.
- الموظفين - عبر تهيئة بيئة عمل مثالية.
- البيئة - من خلال إدارة تأثير عمليات الشركة على البيئة.
- المورددين - من خلال العمل مع مجموعة من المورددين ومزودي الخدمات من ذوي الخبرة بهدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- العملاء - عبر تزويدهم بخبرة معززة.
- المجتمع - من خلال الدعم والاستثمار في المجتمعات المحلية التي تعمل الشركة من خلالها.

وقد تم تصنيف المسؤولية الاجتماعية ضمن مبادرات خاصة بالمجتمع والكيان المؤسسي للشركة، وذلك لغرض تركيز جهود شركة الدار العقارية وتعزيزها على نحو فعال. وقد شاركت شركة الدار العقارية في عدد من الأنشطة والفعاليات في سياق جهودها الدؤوبة الرامية إلى المساهمة في بناء المجتمعات المحلية والمحافظة على بيئتها. وتشتمل هذه الأنشطة على ما يلي:

- المشاركة في فعاليات يوم الشهيد تنفيذاً لتوجيهات حكومتنا الرشيدة.
- مشاركة الموظفين والعمالين لدى شركة الدار العقارية في حملة تنظيف شاطئ جزيرة اللؤلؤ.
- المشاركة في فعاليات يوم العلم تنفيذاً لتوجيهات حكومتنا الرشيدة.
- دعم ورعاية فعالية بناء أكبر صورة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

- مشاركة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الفعاليات التي قامت شركة الدار العقارية بتنظيمها في اليوم الوطني واستقبال ١٥ طفلاً في المقر الرئيسي للشركة.
- تنظيم حملات توعوية بالتعاون مع "القافلة الوردية" في رحلة نشر الوعي بسرطان الثدي وأهمية الفحص المبكر للموظفين وزوار المراكز التجارية التابعة لشركة الدار العقارية.
- دعم مبادرة "شنب" وإطلاق حملة مشتركة لنشر الوعي الصحي للرجال في أبوظبي.
- مشاركة أطفال مركز التوحد في اليوم العالمي لموظفي شركة الدار العقارية، وذلك من منطلق التعاون والتواصل بين جميع شرائح المجتمع، ومشاركتهم في فعاليات عدة.
- تنظيم فعاليات عائلية للاحتفال باليوم الوطني في جزيرة ياس لمدة أربعة أيام ، وكانت الدعوة عامة للجميع.
- دعم مشروع أكبر حصالة تبرعات في العالم في ياس مول، والذي نظمت الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف.
- تنظيم شركة الدار العقارية لبرامج أسبوعية رياضية خاصة بالموظفين، وذلك من منطلق حرص الشركة على الصحة وتحقيق التوازن بين العمل والطاقة الإيجابية، بالإضافة الى تخصيص برامج رياضية للموظفات العاملات لدى الشركة وذلك في النادي الرياضي الكائن في مقر الشركة الرئيسي.
- تطوير مشاريع إسكان المواطنين تماشياً مع مبادئ برنامج "استدامة" الذي سيتم العمل به وفق نهج يضمن تخفيض مستويات استهلاك الطاقة والمياه.
- مساندة المواهب الإماراتية ودعمها في مختلف المجالات منها -على سبيل المثال لا الحصر - تنظيم سوق بازار للمواهب الشابة في مختلف المشاريع التطويرية لشركة الدار العقارية كبيتك الكائن في جزيرة الريم وشاطئ الراحة، وذلك لدعم المواهب الشابة وتوفير مساحات لعرض بضائعهم والترويج لمنتجاتهم والتسويق لهم اعلامياً.
- دعم طلاب الجامعات وتنظيم زيارات ميدانية للمشاريع التي تقوم شركة الدار العقارية بتطويرها، للتعرف على الآليات الهندسية الحديثة والاستفادة من الخبرات المؤهلة.

١٠. المدقق الخارجي

تم تعيين شركة "ارنست أند يونغ" كمدقق خارجي لشركة الدار العقارية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ من خلال قرار صادر عن الجمعية العمومية العادية للشركة في اجتماعها الذي انعقد في ١٨ مارس ٢٠١٥، وتعتبر شركة "ارنست أند يونغ" واحدة من مؤسسات التدقيق الخارجي ذات الخبرة الواسعة في مجال التدقيق والمعتمدة لدى وزارة الاقتصاد، وتعمل باستقلالية عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركة، وتمتلك شركة "ارنست أند يونغ" مكاتب في أبوظبي ودبي والشارقة.

يبين الجدول التالي الخدمات التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام ٢٠١٥ والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات:

اسم مكتب التدقيق	ارنست أند يونغ
عدد السنوات التي قضياها كمدقق حسابات خارجي للشركة	سنة واحدة
إجمالي أتعاب التدقيق للمباني المالية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (بالدرهم)	٨٩٠,٠٠٠ درهم إمارتي



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

الخدمات الأخرى التي قدمها المدقق الخارجي خلال عام ٢٠١٥ والرسوم التي تقاضاها في مقابل هذه الخدمات		
المبلغ (بالدرهم)	الخدمة	
٩١,٨٧٥	استشارة مالية	١

إلى جانب ذلك، فقد لجأت شركة الدار العقارية إلى الحصول على خدمات استشارية مالية ومحاسبية وذلك على النحو الآتي:

المبلغ (بالدرهم)	الشركة	
٩١٨,٧٥٠	روثشيلد	١
٤٠٠,٠٠٠	جيه.أل.ال	٢
٣٥٧,٠٠٠	سي.بي.إر.إي	٣
١,٦٧٥,٧٥٠	المجموع	

١١. معلومات عامة

١١,١ المخالفات المرتكبة من قبل الشركة خلال عام ٢٠١٥

لم ترتكب الشركة أية مخالفات جوهرية فيما يخص اللوائح التنظيمية خلال السنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

١١,٢ أحداث جوهرية مرت بها الشركة خلال عام ٢٠١٥

شهد مطلع العام ٢٠١٥ إقبالاً ملموساً على مبيعات الوحدات السكنية في كافة المشاريع التي أطلقتها شركة الدار العقارية، وجاء ذلك بدعم من قلة المشاريع السكنية ذات الجودة العالية التي تمّ طرحها في السوق في تلك الفترة، إلى جانب الإعلان عن القانون العقاري الجديد لإمارة أبوظبي الذي تمّ الإعلان عنه في منتصف العام ٢٠١٥ والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع عام ٢٠١٦، الأمر الذي سيسهم في تنظيم السوق العقاري في إمارة أبوظبي، وسيعمل على جذب المستثمرين لهذا القطاع الحيوي. وكذلك النمو المطرد الذي شهده نشاط إدارة الأصول. إلى جانب ذلك، فقد سعت الشركة لخفض مديونيتها خلال العام الماضي، بدعم من الأداء القوي الذي تشهده محفظة الأصول التي تمتلكها والملاءة المالية التي تتمتع بها. ومن أبرز الأحداث الجوهرية التي مرت بها شركة الدار العقارية خلال العام ٢٠١٥ ما يلي:

➤ بيع كافة قطع أراضي مشروع "المريف" خلال وقت قياسي

بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٥، أعلنت شركة الدار العقارية أنها أتمت بنجاح بيع كافة قطع الأراضي ضمن مجمع المريف السكني - المشروع الأول للشركة للعام ٢٠١٥ - في غضون أسبوع واحد فقط، ومن خلال عمليات بيع حضرية، محققة بذلك ما يتجاوز



تقرير الحكومة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٦٠٠ مليون درهم من العائدات خلال الفترات المالية المقبلة. وقد تم بيع قطع الأراضي البالغ عددها ٢٨١ قطعة والواقعة في منطقة "مدينة خليفة أ"، حصرياً لمواطني الدولة، من خلال سداد دفعة أولى تبلغ نسبتها ٥٠% أو ١٠٠% من قيمة الأرض.

➤ إضافة ٢,٠٠٠ وحدة سكنية إلى سوق أبوظبي العقاري من خلال إطلاق ثلاثة مشاريع جديدة ("وست ياس" و "مايان" و "ميرا" في جزيرتي "ياس" و "الريم")

بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠١٥، أعلنت شركة الدار العقارية عن إطلاق ثلاثة مشاريع سكنية كبرى في أبوظبي وهي: "وست ياس" و "مايان" و "ميرا"، والتي تتواجد جميعها ضمن مواقع حيوية في العاصمة أبوظبي، بما في ذلك مناطق استثمارية تتيح التملك لغير الإماراتيين، مع ملاحظة الآتي:

- تتواجد مشاريع "مايان" و "وست ياس" و "ميرا" ضمن وجهات الدار الحالية، وتمثل المرحلة التالية من خططها التطويرية الرامية إلى تلبية الطلب المتنامي في سوق أبوظبي العقاري من مختلف شرائح العملاء.
- تمثل هذه المشاريع إضافة قيمة إلى جزيرتي "ياس" و "الريم" باعتبارهما من الوجهات السكنية والترفيهية المزدهرة في العاصمة أبوظبي.
- "وست ياس" أول مشروع فلل مميزة على جزيرة ياس مخصصة حصراً للمواطنين
- يقع مشروع "مايان" السكني ضمن منطقة استثمارية على جزيرة ياس، ويتضمن شققاً سكنية ووحدات تاون هاوس وفلل فاخرة.
- "ميرا" يلبي الطلب المتنامي من قبل ذوي الدخل المتوسط على المنازل العائلية ذات التصاميم الجذابة، ويتواجد ضمن موقع ممتاز في منطقة شمس أبوظبي على "جزيرة الريم".

➤ البدء المبكر في تطبيق واعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ بشأن الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٥، أعلنت شركة الدار العقارية، عن اعتماد تعديلات على سياساتها المحاسبية والتي تم تطبيقها على بياناتها المالية للعام ٢٠١٥. فقد قرر مجلس إدارة الشركة بعد المراجعة المفصلة والاطلاع الكامل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ بشأن الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء (IFRS ١٥)، اعتماد هذا المعيار اعتباراً من شهر يناير من عام ٢٠١٥.

➤ ستاندرد اند بورز تثبت تصنيف شركة الدار العقارية وترفع في نفس الوقت توقعاتها المستقبلية بالنسبة للشركة إلى "إيجابي".

بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٥، أعلنت وكالة "ستاندرد اند بورز" العالمية تثبيت التصنيف الائتماني لشركة الدار العقارية على الفئة BBB- على المدى الطويل وعلى الفئة A-٣ على المدى القصير، ورفعت الوكالة العالمية في نفس الوقت توقعاتها المستقبلية بالنسبة للشركة إلى "إيجابي". كما ثبتت "ستاندرد اند بورز" تصنيف صكوك الدار العقارية بقيمة ٧٥٠ مليون دولار على نفس فئة الشركة.



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

إلى جانب العديد من الأحداث الجوهرية الأخرى التي تم الإفصاح عنها لدى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية وغير وسائل الإعلام المختلفة في حينه خلال العام ٢٠١٥.

١١,٣ أداء سهم الشركة خلال عام ٢٠١٥

شهد التداول في أسهم الشركة حركة نشاط قوية خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. وبين الجدول التالي لمحة عامة عن سعر سهم الشركة في نهاية كل شهر من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

التاريخ	الافتتاح (درهم إماراتي)	السعر الأعلى (درهم إماراتي)	السعر الأدنى (درهم إماراتي)	الإغلاق (درهم إماراتي)	الكمية	القيمة (درهم إماراتي)
٢٩ يناير ٢٠١٥	٢.٤٥	٢.٤٥	٢.٣٥	٢.٣٧	١٢,٣٦٥,٨٥٢	٢٩,٤٧٧,٢٠٢
٢٦ فبراير ٢٠١٥	٢.٦٦	٢.٦٩	٢.٦٣	٢.٦٣	١١,٦٧٦,٣٢٠	٣١,٠٥٠,١٢٠
٣١ مارس ٢٠١٥	٢.٣٥	٢.٤١	٢.٣٤	٢.٣٧	١٩,٤٩٣,٧٢٨	٤٦,٤٨٧,٧٨٧
٣٠ أبريل ٢٠١٥	٢.٧٨	٢.٧٩	٢.٧٥	٢.٧٦	١٥,٧٩٣,٨٠٣	٤٣,٧٣٤,٧٤٩
٣١ مايو ٢٠١٥	٢.٦٢	٢.٦٥	٢.٥٩	٢.٥٩	١٣,٢٣٤,٨١٠	٣٤,٥٨٣,٩٧٤
٣٠ يونيو ٢٠١٥	٢.٦٤	٢.٧٢	٢.٦٤	٢.٧٢	١٣,١٨٠,٧٧٩	٣٥,٤٥١,٧٩٦
٣٠ يوليو ٢٠١٥	٢.٦٧	٢.٦٩	٢.٦٦	٢.٦٩	٦,٤٠١,٢٢٥	١٧,١٠٦,٩٨٥
٣١ أغسطس ٢٠١٥	٢.٢٨	٢.٣٦	٢.٢٥	٢.٣٣	٢٩,٣٣٣,٥٨٠	٦٧,٧١٩,٥٨٢
٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٢.٣٩	٢.٤٠	٢.٣٧	٢.٤٠	٩,٨٢٨,٢٥٥	٢٣,٥٠٧,٨٦٥
٢٩ أكتوبر ٢٠١٥	٢.٢٧	٢.٣٠	٢.٢٥	٢.٢٨	٨,٨٨٣,٧٤٥	٢٠,٢٦٧,٠٣١
٣٠ نوفمبر ٢٠١٥	٢.٣٢	٢.٣٤	٢.٢٩	٢.٣٤	٢٨,٣٣١,٤٧١	٦٥,٧٧٤,٤٣٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٢.٢٧	٢.٣٢	٢.٢٦	٢.٣٢	٣٨,٧٢٤,٤٦٨	٨٨,٦٤٦,٠٠٣

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

١١,٤ الأداء المقارن لسهم شركة الدار العقارية مع المؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع خلال عام ٢٠١٥

يبين الرسم البياني التالي الأداء المقارن لسهم الشركة مع المؤشر العام للسوق ومؤشر قطاع العقار خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥



المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية

١١,٥ تصنيف مساهمي الشركة خلال عام ٢٠١٥

١١,٥,١ بيان توزيع ملكية المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (أفراد - شركات - حكومات) مصنفة على النحو

التالي: (محلّي - خليجي - عربي - أجنبي)

يبين الجدول التالي توزيع ملكية المساهمين في شركة الدار العقارية (أفراد - شركات - حكومات) مصنفة على النحو التالي: (محلّي

- خليجي - عربي - أجنبي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

مجموع الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الملكية من رأس المال حسب الفئة	نوع العميل	إجمالي نسبة الملكية من رأس المال	المستثمر/ المساهم
١٥٧,٥١٩,٧٠٤	١٤	%٢٠٠	حكومي	%٧٩.٣٦	محلّي
٤,٤٨٥,٢٨٥,٩٨٦	٤٦٥	%٥٧.٠٥	شركات		
١,٥٩٦,٧٣١,٧٣٠	٤٤,٧٩٠	%٢٠.٣١	أفراد		
١٦,٥٣٨,٠٨٩	٢	%٠.٢١	حكومي	%٣.٠٤	خليجي
١٨٩,٣٢٠,٠٤٥	٧٢	%٢.٤١	شركات		



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

المستثمر/ المساهم	إجمالي نسبة الملكية من رأس المال	نوع العميل	نسبة الملكية من رأس المال حسب الفئة	عدد المساهمين	مجموع الأسهم
		أفراد	%٠.٤٢	٢٠٢	٢٣,١٨١,٦٩٦
عربي	%٢٠٠	حكومي	٠	٠	٠
		شركات	%٠.٣٠	١٩	١٣,٣٧١,٢١٣
أجنبي	%١٥.٧٣	أفراد	%١.٧٠	١,٦٨٧	١٣٣,٦٣٤,٦٠٦
		حكومي	%٠.٠٨	٢	٦,٢٧٧,٤٩٠
		شركات	%١٤.٨١	٤٥٠	١,١٦٤,٧٠١,٤٣٤
	%١٠٠	أفراد	%٠.٨٤	١,١٢٠	٦٦,٠٦٧,٦١٠
المجموع	%١٠٠	****	%١٠٠	٤٨,٨٢٣	٧,٨٦٢,٦٢٩,٦٠٣

• المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

١١,٥,٢ بيان توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

يبين الجدول التالي توزيع المساهمين في شركة الدار العقارية وفقاً لحجم الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال
أقل من ٥٠,٠٠٠	٤٥,١٦٩	١٤٢,٥٠٢,٥٨٢	%١.٨١
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٢,٧٠٥	٤٤٩,٧١٤,٨٧١	%٥.٧٢
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٨٤	١,١١٠,٧٨٦,٠٩٢	%١٤.١٣
أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠	١٦٥	٦,١٥٩,٦٢٦,٠٥٨	%٧٨.٣٤
المجموع	٤٨,٨٢٣	٧,٨٦٢,٦٢٩,٦٠٣	%١٠٠

• المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية

١١,٦ نظرة عامة على المساهمين الذين تتجاوز نسبة ملكيتهم ٥% من رأسمال الشركة

يبين الجدول التالي المساهمين الذين يملكون ٥% أو أكثر من رأسمال الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:



تقرير الحوكمة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
شركة المبادله للتنميه ش.م.ع	٢,٣٣٩,٤٦٤,٣٢٦	% ٢٩.٧٥٤٢
السارية للاستثمارات التجارية ذ.م.م	٥٩٨,٤٤٤,٠٢١	% ٧.٦١١٢

موافقة مجلس الإدارة
اعتمد من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه الذي انعقد بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٦
أبوبكر صديق الخوري رئيس مجلس الإدارة

